النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⵜ ⴰⵎⵙⵡⵔⴰⵙ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

• العدد: 524

من 5 إلى 11 أكتوبر 2023

الثمن: 4 دراهم

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

جريدة أسبوعية تصدر كل خميس • المدير المسؤول : جمال براجع • مدير النشر: الحسين بوسحابي • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

لا أهلا ولا مرحبا لمؤسسات تفقر الشعوب وتدعم الأنظمة الإستبدادية

كلمة العدد

غضب عارم يجتاح قطاع التعليم

صادق المجلس الحكومي يوم 27 شتنبر 2023 على مشروع المرسوم رقم 2.23.819 بشأن النظام الأساسي الخاص بموظفي قطاع التربية الوطنية. وشكلت هذه المصادقة صدمة كبرى للعاملات والعاملين بالقطاع، وولدت ردود فعل غاضبة لكل الفئات التعليمية، وانطلقت عدة تحركات نضالية عفوية أومنظمة، وتم الإعلان عن عدد آخر منها للتعبير عن الرفض لمضامينه ولتمريره في المجلس الحكومي دون إتاحة الفرصة للعاملات والعاملين في القطاع لنقاشه، ودون استحضار لآراء النقابات سواء الموقعة على اتفاق 14 يناير 2023، أو غير الموقعة عليه، كما عبرت عن ذلك في بياناتها.

لقد خيب مشروع المرسوم آمال وانتظارات العاملات والعاملين في قطاع التعليم خاصة وأن التداول حوله قد استغرق مدة طويلة؛ فقد شكلت من أجل ذلك اللجنة المشتركة بين الوزارة والنقابات التعليمية الأكثر تمثيلية منذ 2014؛ وعرف عملها تكثيفا للاجتماعات في فترات معينة وتوقفا في فترات أخرى حسب الظروف الاجتماعية والسياسية والتعليمية.

وخلال هذه الفترة كانت تتنامى الانتظارات وتتزايد المطالب أمام تعمق الأزمة العامة والارتفاعات المتتالية للأسعار وجمود الأجور، وتعدد اختلالات منظومة التربية والتكوين، وفشل مخططات وبرامج النظام المخزني في التعليم، وتدهور الأحوال المادية والاجتماعية والمهنية للعاملات والعاملين في القطاع. غير أن الساحة التعليمية لم تكن جامدة خلال هذه الفترة بل ظلت تعيش على إيقاع النضالات والتحركات بمبادرة من النقابات أوالتنسيقيات. وقدمت خلال هذه المعارك تضحيات جمة حققت بعض المكتسبات غير أن نتائجها العامة كانت ضعيفة نظرا لتشتتها ولهول القمع المخزني وتنوع مناوراته.

إن هذا المشروع المخزني تأكيد على تعنت الكتلة الطبقية السائدة وتمسكها بالسير في مخططاتها لتفكيك الخدمات الاجتماعية العمومية وتشجيع خوصصتها، وأولى الخطوات في هذا الطريق إدخال الهشاشة للوظيفة العمومية. وهذا ما يفسر إصرار الدولة على إبقاء الأساتذة والأطر الذين فرض عليهم التعاقد تابعين للأكاديميات وتعويض "موظفي وزارة التربية الوطنية" ب "موظفي قطاع التربية الوطنية". ومما زاد من منسوب الرفض لهذا المشروع عدم استجابته لأغلبية مطالب مختلف الفئات التعليمية ونقله لأساليب تدبير المقاولات إلى داخل المدرسة العمومية.

ومن المعلوم أن البرامج والمخططات التعليمية المخزنية ليست إنتاجات أصيلة له، بل هي إملاءات لمراكز القرارالرأسمالية؛ وهي محاولات لتنزيل مضامين "الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات" في قطاع التعليم؛ ورغم ضغوطات المنظمة العالمية للتجارة، الساهرة على تنفيذ هذه الاتفاقية، والمؤسسات المالية للإمبريالية، فقد تمكنت عدة شعوب من إيقاف هذا التنزيل وإسقاط مخططات خوصصة التعليم وإدخال الهشاشة للوظيفة العمومية من خلال التعاقد، وذلك بخوض معارك بطولية فرضت الاستجابة للملفات المطلبية التعليمية ومنها تحسين الأوضاع المادية والمهنية.

ونظرا للدور الإشعاعي في المجتمع لنساء ورجال التعليم، والحضور القوي في مختلف واجهات النضال، فقد اختار النظام المخزني الحط من قيمتهم/هن وتبخيس دورهم/هن أمام المجتمع لتبرير قمعهم/هن وهضم حقوقهم/هن ولتحميلهم/هن مسؤولية فشل "الإصلاحات" المتتالية للتعليم؛ ولتصحيح هذا الوضع لا بد من مواجهة هذا المشروع المخزني وفرض نظام أساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية خاضع للنظام الأساسي للوظيفة العمومية، ويدمج الأساتذة وأطر الأكاديميات الذين فرض عليهم التعاقد، ويضمن الحقوق ويحافظ على المكتسبات ويستجيب لمطالب كل الفئات التعليمية؛ نظام أساسي ضامن للكرامة وللعيش الكريم ولثقة المجتمع في نساء ورجال التعليم.

لا تترك عنجهية الدولة واستهتارها بمطالب وحقوق ومكتسبات نساء ورجال التعليم من خيار سوى النضال ومواجهة المخططات المخزنية للتعليم؛ ولن يتمكن هذا النضال من تحقيق مبتغاه إلا إذا التفت حوله كل الإطارات المناضلة من نقابات وتنسيقيات، وتمكن من بناء قوة قادرة على قلب موازين القوى والاستجابة لمطالبها المشروعة.

إن النظام المخزني قادر على الالتفاف على هذا الغضب الذي يجتاح قطاع التعليم من خلال القمع والمناورات إذا لم تتم الاستفادة من دروس الماضي وتجاوز عوامل الضعف والتشتت.

ويبقى نجاح هذه النضالات ضروري لتحسين أوضاع العاملات والعاملين بقطاع التربية من جهة وللنهوض بالتعليم العمومي من جهة أخرى.

ضيف العدد: معاد الجحري

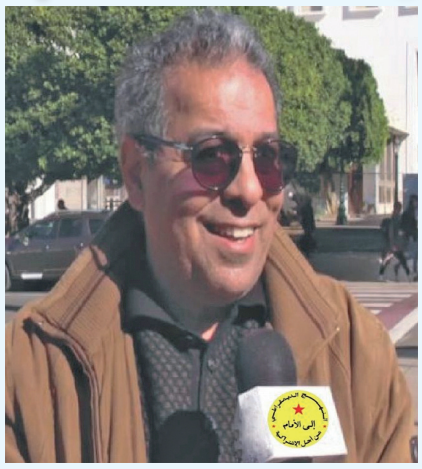

النضال ضد الاستبداد وضد الإمبريالية، معركة واحدة.

الجامعة الوطنية للتعليم تجدد رفضها للنظام الأساسي للوزارة 4

بعد زلزال الحوز، ماذا ستقدم المؤسسات المالية الامبريالية مفقرة الشعوب؟ 6

المرأة العاملة وتربية الأطفال 12

النيجر: سقوط آخر لفرنسا 16

www. annahjaddimocrati. org annahjad@gmail. com السحب: Anté Prima

عنوان الجريدة: زنقة الطيب لبصير -عمارة 12، الشقة رقم 3 -حي أكدال - الرباط - الهاتف: 0668671174 - ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

الشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب
تندد بجرائم الامبريالية ومؤسساتها في العديد من مناطق العالم وبكل أشكال التطبيع مع الصهاينة

اجتمعت السكرتارية الوطنية للشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب يوم الأحد فاتح أكتوبر 2023، وتداولت في أنشطة الشبكة وفي أبرز المستجدات على الساحة الدولية وكذا في القمة السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي المزمع تنظيمها بمراكش وقررت إعلان ما يلي:

1. اعتزازها بمشاركة الشبكة في مؤتمر "معضلات الإنسانية" الذي نظمته القمة العالمية للشعوب بتونس في بداية شتنبر المنصرم.

2. تعبر عن تضامنها مع ضحايا الفياضانات بليبيا وتتقدم بأحر التعازي لعائلات القتلى والمفقودين وتشيد بالتضامن الشعبي الذي رافق هذه الكارثة كما في الزلزال الذي ضرب بلادنا ولازلنا نعيش تداعياته الاجتماعية الخطيرة.

3. تدين كل الأعمال التخريبية المرتكبة بتوجيه وإشراف من الإدارة الأمريكية والتي تهدد وحدة أراضي سوريا وتجدد مطلبها برفع قانون قيصر للعقوبات ضد سوريا.

4. تدين اعتداءات المجرمين الصهاينة ومنظماتهم الإرهابية على القدس والمسجد الأقصى والضفة الغربية بشكل عام وتسجل تعاظمها، إذ انتقلت من اعتداء كل يوم سنة 2021 إلى اعتدائين كل يوم في السنة المنصرمة ثم إلى ثلاثة اعتداءات في اليوم هذه السنة. كما تسجل تفاقم الاستيطان ونتيجته الحتمية تهجير أزيد من مليون ومائة ألف شخص من سكان البادية الى حدود 2022، ويتم هذا تحت أنظار المنتظم الدولي ومنظمة الأمم المتحدة بشكل خاص.

5. تثير الإنتباه إلى خطورة المحاولات الجارية للتطبيع الرسمي للعربية السعودية مع العدو الصهيوني وتعتبر ذلك خدمة مجانية للعدو وفي غير صالح القضية الفلسطينية ولا العلاقات بين السعودية وإيران التي تم الإعلان عن استئنافها في مارس من هذه السنة تحت رعاية صينية.

6. تجدد موقفها بوقف المواجهات المسلحة بين قوات الجيش السوداني وقوات الدعم السريع منذ منتصف أبريل 2023 في مناطق عدة وعلى رأسها العاصمة الخرطوم ما أدى إلى حصيلة مأساوية: نزوح حوالي 3 مليون شخص ومقتل أكثر من 4000 شخص وكوارث اجتماعية بالجملة.

7. ترفض أي محاولة لإعادة انتشار القوات الفرنسية بالنين بعد انسحابها من النيجر الذي أصبح وشيكا وبعدما تم طرد سفير فرنسا في نيامي، وتدين بقوة عودة الهجمات الإرهابية على النيجر الأمر الذي ينذر بتدهور الوضع الأمني بهذا البلد ودخوله دوامة عنف تعرقل تقرير مصير شعب هذا البلد، وتتسائل عن الجهات التي تحرك كل المنظمات الإرهابية بالمنطقة.

8. تستنكر التمويل السخي للحرب القذرة في أوكرانيا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بتقديمها أموالا طائلة وأسلحة متطورة وغيرها إذ تجاوزت قيمة الدعم العسكري الأمريكي لأوكرانيا منذ بداية الحرب 35 مليار دولار، وهناك توجه عام في الإدارة الأمريكية اليوم نحو تخصيص 24 مليار دولار في إطار ميزانية 2024 كدعم للنظام الأوكراني.

9. تستنكر لجوء الولايات المتحدة الأميركية إلى فرض عقوبات متنوعة وشديدة على العشرات من الشركات والمنظمات والأشخاص من عدة بلدان في محاولة لعرقلة التعاون بينها الأمر الذي اضطر البعض من البلدان المعنية إلى الرد بعقوبات مضادة (روسيا، إيران، الصين،...)

10. تعبر عن تضامنها مع الشعب الفرنسي الذي هب في تظاهرات حاشدة رفضا لعنف الشرطة وممارساتها العنصرية وذلك بدعوة من منظمات سياسية ونقابية وجمعوية.

11. تعبر عن دعمها لكل الأشكال النضالية لمناهضة قمة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بمراكش وكذا مشاركة الكيان الصهيوني فيها، وتدعو جميع الإطارات المناضلة إلى إنجاح كل فعالياتها المتنوعة وعلى رأسها المسيرة الشعبية ليوم الأحد 15 أكتوبر 2023.

السكرتارية الوطنية
الأحد 1 أكتوبر 2023

تنسيق تعليمي يعتبر النظام الأساسي الجديد تراجعي وفاقد للمشروعية

عقدت لجنة التنسيق الوطني لقطاع التعليم اجتماعها الأول عن بعد مساء الأحد 24 شتنبر 2023 مسجلة تضامنها مع منكوبي ضحايا زلزال الحوز وتعازيها لأسر وأهالي الضحايا، وبعد تسليط الضوء على الحوار القطاعي ومآلاته البئيسة انصب النقاش في مهام هذا التنسيق ورهاناته النضالية وبالأخص مهمة مجابهة سياسة فرض الأمر الواقع من طرف الحكومة ووزارة التربية الوطنية، وما يقتضيه من تخطيط وبرمجة وتعبئة ميدانية وإعلامية.

واستحضارا للاحتقان الذي تعرفه الساحة التعليمية المهنية والاجتماعية ونتائجها الوخيمة وواقع التشتت والتشرذم وتفشي النزعة الفئوية الضيقة التي يعاني منها قطاع التعليم، مما يتطلب تكثيف العمل المشترك والنضالات الوحدوية، بما سيسمح بانتزاع الحقوق والمطالب وصون المكتسبات وإسقاط كل التشريعات التراجعية والتكبيلية، هذه التشريعات التي تعمل على تكريس الهشاشة وعدم الاستقرار المهني والاجتماعي في قطاع التعليم، وتعميق التدهور الشامل للأوضاع المادية والمهنية والاجتماعية للشغيلة التعليمية جراء الهجوم الممنهج على حقوقها ومكتسباتها التاريخية وعدم التجاوب مع مطالبها العادلة والمشروعة.

وعليه، ونحن مقبلون على إحياء اليوم العالمي للمدرس يوم 5 أكتوبر 2023، اليوم الذي أقرته اليونسكو للاحتفاء بنساء ورجال التعليم اعترافا بدورهم هن في تربية الأجيال فإننا في التنسيق الوطني نؤكد على أن ما جاء به النظام الأساسي الجديد يعتبر تراجعيا وفاقدا لأية مشروعية فمرسوم المسودة أكثر احتيالية، ويدبر فقط المسار المهني والحقوق والواجبات، ويتملص من المطالب الملحة العادلة والمشروعة لمختلف فئات نساء ورجال التعليم، ويكرس العمل بالعقدة بمسميات احتيالية وينزع عنه طابع الوظيفة العمومية. وانطلاقا مما سبق فإن التنسيق الوطني لقطاع التعليم

يعلن رفضه التام للنظام الأساسي الحالي الذي لم يستجب لأي مطلب من المطالب المشروعة لكافة الفئات التعليمية المزاولة منها والمتقاعدة والتي توحدت في هذا التنسيق الوطني لقطاع التعليم وتنديده بمخرجات الحوار الاجتماعي التي اتسمت بضرب المكتسبات والحقوق، والتشبث بمطالب الشغيلة في شموليتها، والمطالبة بتنفيذ اتفاقي 19 و26 أبريل 2011.

يحمل الحكومة والوزارة الوصية مآل التعاطي مع قطاع التعليم والشغيلة التعليمية بمنطق المقاربة المالية وبدعوها إلى التعجيل بحل مشاكل القطاع والاستجابة للمطالب العاجلة والملحة المشروعة للشغيلة، وإلى إقرار نظام أساسي منصف وعادل ومحفز خاص بموظفي وزارة التربية الوطنية، يقطع مع ثغرات الأنظمة السابقة وينبني على النظام العام للوظيفة العمومية.

يدين تهميش تخصيص غلاف مالي سواء ما تعلق من ميزانيات عمومية ضمن الميزانية المخصصة للتعليم ضمن المالية العمومية أو ما ارتبط بالدين الخارجي الموجه لتمويل مجال التعليم ، والذي لا يخصص لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لنساء ورجال التعليم، رغم الحالة المزرية التي يعيشونها ورغم تراكم ملفات لا زالت عالقة لم تعرف طريقها للحل ، مع ما يميز الأوضاع من ارتفاع مهول للأسعار وارتفاع تكاليف الحد الأدنى للمعيشة ونسبة التضخم ، ما ينعكس سلبا على نمط الحياة والمعيشة لأغلب فئات الشغيلة التعليمية من هيئة التدريس والمتقاعدين.

يدين إذعان وخضوع الدولة المغربية وحكوماتها المتعاقبة لكل الإملاءات والتوصيات التي تفرضها المؤسسات الدولية الإمبريالية، وفي مقدمتها البنك الدولي وربيبه صندوق النقد الدولي، وإمعانها في تنزيلها دون اعتبار لخطورتها على مستقبل التعليم العمومي وعلى أوضاع نساء ورجال التعليم وكل العاملين بالقطاع، ويعلن رفضه المطلق لكل البرامج والإصلاحات" لما تخلفه من انتهاك للحقوق وضرب للمكتسبات وتقويض المقومات التعليم العمومي.

يؤكد على ضرورة إنعاش الأمل واسترجاع ثقة الشغيلة التعليمية بجميع فئاتها في النضال الوحدوي الصادق، ويعتبر استمرار التشتيت والتشرذم الحاصل في مجال التعليم ضمن الصف النقابي او التنسيقيات أو الجمعيات المهنية عامل ضعف يكرس هشاشة الاوضاع ويفسح الباب أمام استفراد الحكومة والوزارة الوصية على قطاع التعليم لفرض سياسة الأمر الواقع، ما يفرض تطوير اليات التنسيق والعمل وفق برنامج نضالي وحدوي خدمة للمدرسة العمومية ولكل الفئات التعليمية.

يطالب بإصلاحات تعليمية حقيقية مستقلة عن البنك الدولي ولكل المؤسسات الدائنة تعيد بناء التعليم العمومي المجاني والموحد الذي يرتقي بأوضاع نساء ورجال التعليم المادية والمهنية والمعنوية والاجتماعية ويضمن التنمية الحقيقية لمواجهة تحديات المستقبل. يحيي نضالات كل فئات الشغيلة التعليمية، ويدعوها إلى توحيدها لصد كل التشريعات التخريبية والتراجعات والقرارات التعسفية. 8. يهيب بكل التنسيقيات والجمعيات واللجان الوطنية الفئوية إلى الانخراط في دينامية التنسيق الوطني من أجل توحيد الفعل النضالي والعملي المشترك، وبجميع نساء ورجال التعليم المزاولين منهم والمتقاعدين إلى التعبئة الشاملة ورص الصفوف والتضامن والانخراط في برنامجها النضالي الطي سيعلن عنه حتى انتزاع الحقوق والمطالب وصون المكتسبات.

يقرر صياغة ميثاق لتنظيم العلاقة بين مكونات التنسيق وإعداد ملف مطلبي شامل وعقد اجتماع حضوري الأحد 8 أكتوبر 2023 بالرباط يخصص للمصادقة على الميثاق والملف المطلبي وتسطير برنامج نضالي وإعلامي مع إصدار بيان للرأي العام التعليمي. 10. يقرر برنامجا نضاليا أوليا يبتدأ بدعوة نساء ورجال التعليم إلى تنظيم وقفات احتجاجية داخل المؤسسات التعليمية خلال فترات الاستراحة أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء 02 03 و04 أكتوبر 2023 وإضراب عام في قطاع التعليم يوم الخميس 05 أكتوبر 2023 مع تجسيد وقفة احتجاجية مركزية أمام مقر الوزارة بباب الرواح ومسيرة في اتجاه البرلمان ابتداء من الساعة الحادية عشرة صباحا. - عن لجنة التنسيق الوطني

لا بديل عن المقاومة الشعبية

سلا

المكتب النقابي لشغيلة "كوباك"

يؤكد على أن إلغاء قرارات التنقيل التعسفية هو المدخل الوحيد لإنهاء حالة الاحتقان

يسجل أهمية اجتماع اللجنة الاقليمية البحث والمصالحة ويؤكد على أن إلغاء قرارات التنقيل التعسفية، الانتقامية، هو المدخل الوحيد لإنهاء حالة الاحتقان.

بعد المسلسل النضالي المتواصل لشغيلة وكالة الرباط-سلا لتعاونية كوباك (COPAG) المنتجة لحليب جودة ومشتقاته منذ بداية شهر يونيو الماضي حتى يومنا هذا، وبمبادرة من مندوبية وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات بسلا، انعقد يوم الأربعاء 27 شتنبر الجاري بمقر عمالة سلا الاجتماع الثاني للجنة الإقليمية للبحث والمصالحة للتداول حول شكايات ومطالب أجراء التعاونية وحول الاجراءات اللاقانونية والعدوانية المتخذة من طرف إدارة تعاونية كوباك ضد المكتب النقابي، بعدما تغيب الممثل القانوني للتعاونية خلال الاجتماع الأول الذي عقد بتاريخ 25 شتنبر 2023.

وبعد التطرق مجددا خلال الاجتماع لمختلف النقط موضوع النزاع، أكدت اللجنة الاقليمية، على ضرورة تراجع إدارة التعاونية عن قرارات التنقيل الانتقامية المتخذة في حق عاملين اثنين، لكون القرارات المذكورة لم تأخذ بعين الاعتبار أقدمية العمال ولا الأضرار الاجتماعية الوخيمة المترتبة عنها، وعلى ضرورة مواصلة المفاوضة حول الملف المطلبي للشغيلة ووضع حد للتوتر الاجتماعي الذي تعرفه المؤسسة؛ كما تم تحديد يوم الأربعاء القادم 04 أكتوبر 2023 كتاريخ لمواصلة أشغال لجنة البحث والمصالحة وتلقي الرد النهائي من المشغل في هذا الموضوع.

إن المكتب النقابي لشغيلة وكالة الرباط-سلا لتعاونية كوباك إذ يخبر كافة المناضلات والمناضلين عموم الشغيلة والقوى الديمقراطية والمتضامنين بنتائج اجتماع الأمس، يعلن ما يلي:

1 – تثمينه للمجهودات المبذولة من طرف كافة الجهات لتوفير شروط نجاح مداولات اللجنة الإقليمية للبحث والمصالحة بما ينصف العمال ويضع حدا لمعاناتهم؛ ويثير الانتباه إلى ضرورة تحلي إدارة التعاونية ومن يمثلها بالجدية وبما يقتضيه الوضع من مسؤولية وتقدير دقيق لعواقب أي إصرار على المقاربة الانتقامية وعلى تمديد معاناة العمال؛ وعلى أن لا معنى لحضور ممثلين عن إدارة التعاونية لجلسات لجنة البحث والمصالحة وهم لا يملكون سلطة القرار في القضايا موضوع النزاع، بمن فيهم الممثل القانوني للتعاونية.

2 – متمنياته الصادقة أن يكون اجتماع الأربعاء القادم 04 أكتوبر 2023 مناسبة لترجمة ما عبر عنه الممثل القانوني للتعاونية من التزامات أمام الجميع خلال الاجتماع الأخير للجنة البحث والمصالحة، ويؤكد على مواصلة المكتب النقابي للإضراب والاعتصام أمام مقر الوكالة وعلى استعداده التام لاستئناف كافة الأشكال النضالية التي سبق أن علقها إبداء لحسن النية.

3 – يدعو كافة المناضلات والمناضلين وعوم شرفاء هذا الوطن، إلى مواصلة دعم نضالات شغيلة تعاونية كوباك لوضع حد لمعاناتهم، ودفاعا عن الكرامة وكافة حقوقهم المشروعة.

مكناس

في غياب حلول ملموسة، عاملات "سيكوم" يستأنفن احتجاجهم

أمام تعنت الباطرون، وتهرب الدولة من مسؤوليتها، وعدم فاعلية الالية النقابية رغم الوعود، اضطرت عاملات وعمال شركة سكوم /سيكوميك بمكناس الى استئناف حركتهم المطلبية المشروعة.

ففي هذ الإطار عقد الجمع العام للضحايا للتواصل مع مكتبها النقابي، وذلك يوم 22 شتنبر 2023، ويعد هذا الجماع لثاني خلال شهر.

حول مآسي ساكنة دواوير بزنانة/عين حرودة

تحاول الدولة تشريد المئات من العائلات الفقيرة لصالح مشروع "المدينة البيئية"، مشروع يستفيد منه الى حدود الآن المضاربون العقاريون وأطر الداخلية، ونافذون آخرون....

حضر النهج الديمقراطي العمالي، والجمعية المغربية لحقوق فرعي المحمدية تضامنا مع الضحايا في وقفاتها...لكن وزارة الداخلية وامتداداتها في منطقة عمال المحمدية، تدخلت لتوجيه حركة الضحايا المشروعة نحو وجهة أخرى لا يرجى منها خير. لقد وصلت الى الباب المسدود مما جعل الضحايا تحاول تصحيح المسار لما يخدم مصلحة ضحايا الدواوير المعنية. وهكذا تجدد الاتصال بمناضلات ومناضلي النهج الديمقراطي العمالي والجمعية المغربية لحقوق الانسان بالمحمدية.

نحن في خدمة الضحايا على أساس احترام مبادئ التضامن المستقل عن الجهات المتورطة في مآسي الساكنة.

نتمنى ان تستجيب الجهات المعنية لنداءات الضحايا.

الرشيدية

مكتب نقابي بالكلية يستنكر استغلال وهضم حقوق أعوان الحراسة وعاملات النظافة

عقد المكتب المحلي للنقابة الوطنية للعاملين بالتعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية – المنضوية تحت لواء الجامعة الوطنية للتعليم – التوجه الديمقراطي- يومه الأربعاء 20 شتنبر 2023 اجتماعا طارئا خصص لتدارس الوضعية التي عاشها ويعيشها أعوان الحراسة وعاملات النظافة داخل الكلية.

يسجل المكتب المحلي غياب أي إطار قانوني يؤطر علاقة الكلية بعاملات النظافة داخل الكلية، حيث يشتغلن بدون سند قانوني (صفقة عمومية) يحمي مصالحها المادية والمعنوية (أجرة، تأمين وتعويضات عائلية ...)، وللإشارة فأعوان الحراسة تعرضوا لنفس الموقف شهري يونيو ويوليوز من السنة الجارية حيث اشتغلوا بدون أجر في غياب السند القانوني.

وأمام هذا الوضع الخطير فإن المكتب المحلي للنقابة الوطنية للعاملين بقطاع التعليم العالي المنضوية تحت لواء الجامعة الوطنية للتعليم-التوجه الديموقراطي-يعلن للرأي العام المحلي والجهوي والوطني ما يلي:

– شجبه لكل أشكال الاستغلال الذي تعرض له أعوان الحراسة خلال شهري يونيو و يوليوز2023.

– مطالبته عمادة الكلية تعويض حراس الأمن عن اشتغالهم في الفترة السالفة الذكر.

– مطالبته عمادة الكلية إيجاد حل قانوني يحمي حقوق عاملات النظافة و إنهاء استغلالهن و اشتغالهن دون أجر منذ مطلع شهر غشت 2023.

– استنكاره الشديد لسياسة الهروب إلى الأمام والتدبير المرحلي التي تنهجها عمادة الكلية في التعاطي مع مشاكل الكلية، ففي الوقت الذي تحرص فيه العميدة على إيجاد حلول لصرف التعويضات الخاصة بالساعات الإضافية و التنقلات، كان حريا بها السهر على إيجاد حل لأعوان الحراسة و عاملات النظافة، هذه الفئة الهشة التي تعيش وضعية كارثية، في ظل انتهاء العقود التي كانت تربط الكلية بالشركات المشغلة لهم و حاجة الكلية للخدمات التي يقدمها هؤلاء الأعوان.

وإذ يعرب المكتب المحلي للنقابة الوطنية للعاملين بقطاع التعليم العالي المنضوية تحت لواء الجامعة الوطنية للتعليم-التوجه الديموقراطي-عن استنكاره الشديد وأسفه لما آلت إليه أوضاع أعوان الحراسة وعاملات النظافة داخل الكلية، فإنه يحمل عمادة الكلية المسؤولية كاملة عما ستؤول إليه الأوضاع مستقبلا.

ويدعو بالمقابل كافة الغيورين والحقوقيين الى التدخل لوضع حد لاستغلال هذه الفئة الهشة.

الجامعة الوطنية للتعليم تجدد رفضها للنظام الأساسي للوزارة

الجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي تجدد رفضها للنظام الأساسي الجديد وتدعو إلى الإنخراط في البرنامج الاحتجاجي للتنسيق الوطني: وقفات احتجاجية داخل المؤسسات التعليمية خلال فترات الاستراحة أيام 2 و3 و4 أكتوبر 2023؛

والإضراب العام الوطني بقطاع التعليم الخميس 5 أكتوبر 2023 مع الوقفة الاحتجاجية المُمركزة أمام وزارة التربية بالرباط والمسيرة نحو البرلمان الساعة 11 صباحا

عقد المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي اجتماعا يوم الخميس 28 شتنبر 2023 خصص لتدارس مجمل الأوضاع العامة ومستجدات الساحة التعليمية، وعلى الأخص، انطلاق الموسم الدراسي الجديد 2023/2024، الذي يعرف تراكم الاختلالات البنيوية، ومصادقة المجلس الحكومي، الأربعاء 27 شتنبر 2023، على المرسوم الجديد "بشأن النظام الأساسي الخاص بموظفي قطاع التربية الوطنية"، يحمل العديد من التراجعات، تتجسد في فك ارتباطه بنظام الوظيفة العمومية، وخلق تمايُزَات بين الفئات التعليمية، وإثقال هيئة التدريس بمهام تدخل في حكم التطوع، وعدم التنقيص من ساعات العمل، وتكريس نظام التعاقد في قطاع التعليم عبر تقوية إطاره القانوني، وسن مؤشرات مرتبطة بالتفكير المقاولاتي في تقييم الأطر التربوية المسماة "الموارد البشرية"، والإجهاز على الحق في الترقية بالشهادة من خلال ربطها بالمباراة وتوفر المناصب المالية، وتضمينه اجتهادات خطيرة على مستوى العقوبات التأديبية، وعدم سنه تعويضات للمدرسين والملحقين وعدم إقرار الزيادة في الأجور ولا الرفع من كوطا الترقيات ولا الزيادة في قيمة الأرقام الاستدلالية.. وعدم تنفيذ اتفاق 26 أبريل 2011 المتعلق بالدرجة الجديدة لجميع نساء ورجال التعليم، ولا التعويض عن العمل بالمناطق الصعبة والنائية، ولكونه سن الدرجة الممتازة (خارج السلم) للمقصيين منها بدون أثر رجعي... وعدم حل المشاكل العالقة كالأساتذة وأطر الدعم المفروض عليهم التعاقد والزنزانة 10 والمساعدين التقنيين والمساعدين الإداريين، وضحايا النظامين والتوجيه والتخطيط والملحقين والمتقاعدين وضحايا التسقيف.. وغيَّب أي حديث عن مربيات ومربي التعليم الأولي وقنن تسقيف سن التوظيف في 30 سنة فما تحت مما يعد إقصاء لعدد من الشباب، إلى غير ذلك...؛

جاء النظام الأساسي الجديد صادما ومخيبا لانتظارات الشغيلة التعليمية بمختلف فئاتها ولكل العاملين/ات بقطاع التعليم، هادفا إلى تفكيك ما تبقى من التعليم العمومي، برهنه للقطاع الخاص وتحويله إلى سلعة، وتمهيد الطريق لتخلي عن إلتزاماتها وعن الإتفاقات التي وقعتها (19 و26 أبريل 2011) وتحويل المؤسسات التعليمية إلى مقاولات لتلبية حاجيات الشركات من اليد العاملة المؤهلة، وتحويل نساء ورجال التربية والتعليم إلى مستخدمين/ات؛

والمكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي،

إذ يحيي عاليا نساء ورجال التعليم بمناسبة اليوم العالمي للمدرس (الخميس 5 أكتوبر 2023)، فإنه:

1 – يجدد رفضه المطلق للنظام الأساسي الجديد الخاص بموظفي التربية الوطنية جملة وتفصيلا، ويعتبره ينسجم انسجاما تاما مع التوجهات اللاشعبية لحكومة الباطرونا ولانصياعها المخزي والمطلق لإملاءات وتوصيات المؤسسات المالية الدولية الإمبريالية؛

2 – يدين هرولة حكومة الباطرونا لاستضافة القمة السنوية للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي بمراكش وبمشاركة كيان الأبارتايد الاستعماري الصهيوني، والمؤسسات المالية الإمبريالية المسؤولة عن مآسي الشعوب، ويعتبر ذلك تحديا لمشاعر ضحايا الزلزال الرهيب الذي خلف الدمار والقتلى والجرحى بالآلاف، وأرغم آلاف التلاميذ والتلميذات على التدريس في الخيام ...؛

3 – يؤكد انخراط ومشاركة الجامعة الوطنية للتعليم FNE بمراكش من 8 إلى 15 أكتوبر 2023، في كل أنشطة "الدينامية الديمقراطية المغربية لمناهضة قمة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومشاركة الكيان الصهيوني بمراكش" وفضح دور هذه المؤسسات المالية الدولية ومحاكمة سياساتها من خلال إغراق بلادنا في المديونية والتفريط في السيادة الوطنية، ورفع الصوت عاليا ضد كل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني الاستعماري المجرم؛

4 – يثمن مبادرة النضال الوحدوي لصد الهجوم الممنهج على الشغيلة التعليمية والوظيفة والتعليم العموميين، كما يعلن انخراطه في كل القرارات والبرامج الاحتجاجية والتنظيمية التي تعلن عنها لجنة التنسيق الوطني لقطاع التعليم؛

5 – يدعو مناضلات ومناضلي FNE ونساء ورجال التعليم إلى الانخراط في البرنامج النضالي للتنسيق الوطني:

– تنظيم وقفات احتجاجية داخل المؤسسات التعليمية خلال فترات الاستراحة أيام 2 و3 و4 أكتوبر 2023

– تجسيد الإضراب العام في قطاع التعليم الخميس 5 أكتوبر 2023

– المشاركة الوازنة في الوقفة الاحتجاجية الممركزة أمام مقر وزارة التربية الوطنية بالرباط والمسيرة في اتجاه البرلمان يوم 5 أكتوبر 2023 ابتداء من الساعة 11 صباحا.

6 – يعلن تنظيمه ندوة حضورية بالمقر المركزي للجامعة الوطنية للتعليم FNE بديور الجامع بالرباط السبت 7 أكتوبر 2023 الرابعة بعد الزوال (س16) بمناسبة اليوم العالمي للمدرس، في موضوع: "هل تشكل مشاريع الدولة بقطاع التعليم بالمغرب حلولا لأزمته البنيوية؟".

الرباط 29 شتنبر 2023

عن المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم

إيميلشيل

المعطلون يسطرون برنامجا نضاليا من أجل الحق في الشغل

نتيجة للإستهداف الذي يطال حقنا العادل والمشروع في الشغل، واستمرارا في معركتنا النضالية التي نخوضها كتنسيقية معطلي دائرة إملشيل لحاملي الشواهد العليا منذ أزيد من شهرين، وعلى إثر سياسة لتماطل والتجاهل المنهجة من طرف المسؤولين بدائرة إملشيل وعمالة ميدلت تجاه ملفنا المطلبي وتعاطيهم الذي غابت عنه المسؤولية والجدية، فقد عقد مناضلي التنسيقية هذا اليوم 26 شتنبر جمعا عاما بإملشيل المركز خلص إلى تسطير برنامج نضالي على الشكل التالي:

– يوم السبت 30 شتنبر شكل نضالي تفاعلي توضيحي بإملشيل المركز

– يوم الأحد 01 أكتوبر شكل نضالي بالسوق الأسبوعي بجماعة "أوتربات

– يوم الثلاثاء 03 أكتوبر مسيرة مشيا على الأقدام باتجاه عمالة ميدلت

وفي الأخير نحمل كل القائمين على الشأن المحلي بدائرة إملشيل وكذا عمالة ميدلت مسؤولية ما ستؤول إليه الأوضاع، كما نؤكد على عزمنا الخوض في خطوات نضالية تصعيدية (إضرابات عن الطعام، إعتصامات مفتوحة أمام مبنى ولاية جهة درعة تافيلالت...) لذا نناشد كل المناضلين والمناضلات والمنابر الإعلامية الحرة والمستقلة الانخراط والإسهام كل من موقعه في دعم هذه المعركة.

عاشت التنسيقية–إطارا صامدا مناضلا.

التطورات في النيجر وجنوب الصحراء:
شعوب إفريقيا بين واقع الاستعمار والطموح إلى التحرّر

(الجزء 3/3)

على الجلّولي

6 ـ أي مصلحة لشعوب المنطقة؟

لا شكّ أن الشعوب هي الضحية الأولى للهيمنة الامبريالية وسيطرة الطبقات الطفيلية التي تقوم بدور الوكيل لدى الاستعمار الجديد الذي اخضع له كل بلدان المنطقة. إن أوضاع العمال والفلاحين والكادحين والنساء تعد من أسوأ الأوضاع في العالم، كما أن تردي الخدمات والحرمان منها مثل التعليم والصحة والنقل...يعتبر قياسيا. إن منطقة جنوب الصحراء هي النموذج الفاقع لما تعانيه القارة السمراء من اضطهاد وحرمان وتفقير رغم ما تحتويه من ثروات تصدر لصنع تقدم دول المركز وشركاته العابرة للقارات.

إن الانقلابات العسكرية لم تحمل لإفريقيا الحلّ الجذري للمشكلات العويصة المطروحة. ودون الدخول في جدل حول تحديد طبيعة الانقلاب الحاصل في هذا البلد أو ذاك، إذ وجب التفريق بين ثلاثة أصناف من الانقلابات: انقلاب يقوم به وطنيون ويحمل شعارات الجماهير حول التغيير (ضد الهيمنة الخارجية، الإصلاح الزراعي...)، وانقلاب يحافظ على استمرارية الخيارات السائدة ولا يقوم إلا بتغيير الحكام، وصنف ثالث يهدف لأوضاع أكثر سوء وأكثر رجعية (عنف، انتهاكات جسيمة...).

إن هذا التمييز لا يعني البتة انحيازا لهذا الأسلوب في حسم الصراعات السياسية. إن هذا الأسلوب مرفوض حتى ولو حمل الضباط توجهات وطنية أو اجتماعية تقدمية، لان الانقلاب هو تعويض واستيلاء على الأسلوب الأصلي في التغيير وهو الأسلوب الذي تنخرط فيها الجماهير المعنية في حركة نضال منظم من خلال الآليات النضالية التي أنتجتها الطبقة العاملة في تاريخها (نقابات، أحزاب، جمعيات...). أما الانقلاب العسكري فيقوم على الإلغاء الكامل لعمل الجماهير ودورها حتى ولو تم تحت ضغطها وفي حالات نادرة بطلب منها نظرا للعجز عن التقدم بالنضال الجماهيري و/أو العجز عن مزيد تحمل القمع المسلط من قبل الأجهزة الأمنية والقضائية. إن الجيش هو أحد أهم أجهزة القمع التي شيدتها الدولة منذ غابر التاريخ للقيام بكل المهمات العنيفة/القتالية دفاعية كانت أو هجومية، وكان دوره الأساسي هو حماية الحكم والحاكم، لذلك كان يحوز النصيب الأهم من الإمكانيات المادية حتى يكون قويا. وظلت الصراعات داخل دوائر الحكم لقرون متتالية تتمحور حول كسب هذا الجهاز سواء داخل العائلة الحاكمة أو بين مختلف المعنيين بمآل الحكم، لذلك ظل الجيش تاريخيا محكوما بسلطة الحاكم والطبقات التي تسنده، كما ظلت قيادة الجيش حكرا على الطبقات العليا من المجتمع، أي الطبقات الحاكمة والمتنفذة من سادة ونبلاء وارستقراطيين، وكان الأمراء أو أغلبهم ينتمون إلى قيادة الجيش وهو تقليد مازال قائما إلى يومنا، فالأمير يدرب منذ طفولته الأولى على فنون القتال والفروسية ليحافظ على هيبته وكرسي حكمه مستقبلا. أما الجندية أي الرتب السفلى فهي من أبناء الفقراء من العبيد والفلاحين والعمال وهو الحال إلى اليوم، وقلة قليلة من تمكنها الظروف والمعطيات من الصعود إلى أعلى الهرمية. لذلك تحافظ الجيوش عموما على ولائها للحكم وتبعيتها له، أما حالات الانزياح عن هذا التقليد فهي إما حالات الانحياز لأحد طرفي الصراع من الطبقات والكتل المتنفذة وهو الغالب من الحالات، وإما رفع اليد عن الحاكم وتسهيل وصول غيره بما في ذلك الانحياز إلى الشعب المنتفض من قبل جزء هام ومؤثر من قيادة الجيش وهو الحال في الثورات والانتفاضات الكبرى. كما أن الجيش يمكن أن يرى نفسه جديرا بالحكم مباشرة وهو الحال اليوم في منطقة جنوب الصحراء، ففي ظل أوضاع متوترة وغضب شعبي واضح يستند المنقلبون إلى خطاب ينتصر إلى مطالب الشعب الأساسية أو جزء منها. إن الانقلابات لا تفتح آفاقا لتطور الوعي والممارسة، كما لا تطور حركة الجماهير ونضالها، بل ينكب المنقلبون على ترتيب أوضاع الحكم وسد الباب أمام انقلابات أخرى لذلك اتجهت كل تجارب الانقلابات تقريبا إلى القمع السافر لكل الخصوم، وقد طال الأحزاب والنقابات والمنظمات الثورية والتقدمية نصيب وافر منها. لقد أثبتت التجربة التاريخية لعديد الشعوب في كل القارات هذه الخلاصة، لذلك يجد الثوريون أنفسهم مناهضين للانقلابات حتى ولو عبّر منفذوها عن شعارات منحازة للشعب. ووحدهم من انسدّت أمامهم الآفاق وفقدوا الثقة في النضال الطبقي والسياسي الجماهيري هم من يتحولون إلى الدفاع عن الانقلابات العسكرية وغيرها بتبريرات لا تعكس إلاّ حالة الانهيار المعنوي تحت وقع الضعف الفكري والميداني. إن الشيوعيين لا ينحازون ولا يتذيلون لأي قوة اجتماعية أو سياسية مرتبطة بالطبقات أو الطبقات المهيمنة، فهذا يضرب في العمق استقلالية الطبقة

إن إفريقيا لن تتحرر إلا حين تكون سيادتها بين أيدي بناتها وأبنائها، حينها وحينها فقط سيكون لنا مكان فوق الأرض وتحت الشمس، أي حين نكون أحرارا في قارة حرّة باعتبارنا جزء من حركة النضال الأممي والإنساني من أجل عالم خال تماما من الطبقية والسيطرة والاستغلال.

العاملة والجماهير الكادحة واستقلالية فعلها التاريخي الذي يستهدف كل منظومة السيطرة والاستغلال التي تمثلها الدولة البرجوازية ومختلف أجهزتها المادية والإيديولوجية. إن هذه الأجهزة ليست فوق الصراع الطبقي بل هي في قلبه، وهي تتأثر خاصة في الأوضاع المأزومة والثورية بما يجدّ في المجتمع من صراعات ويضطر بعضها إلى التعبير عن مواقف من أشدها صلفا إلى أكثرها تعاطفا مع الجماهير، لذلك أفضت كل الثورات والانتفاضات في مختلف البلدان وعبر التاريخ إلى انقسامات حادة في أجهزة الحكم وإلى انخراطها في إصطفافات جديدة حول مختلف أطراف الصراع بما فيها الكادحون والثوار، ويلعب هذا الانقسام دورا مهمّا وحتى حاسما في انتصار الثورة لأنه يوجّه ضربة موجعة لقوة الدولة متمثلة في وحدة أجهزتها . لكن أن تتحول هذه الأجهزة أو المنشقين منها إلى قيادة للحراك فهذا سيشكل ضربة عاجلة أو آجلة له وللمسار النضالي المستقل للجماهير. إن الوضعية الأفضل هي محافظة حركة النضال السياسي والاجتماعي على زخمها الخاص ومسارها الطبقي المستقل، فالمتربصون بهذا النضال كثر في الداخل والخارج ولا همّ لهم سوى إجهاضه بأي شكل بما فيه حمل شعاراته والاستيلاء على نتائجه.

إن إنجاز التغيير السياسي من قبل الأجهزة الصلبة للدولة ليس هو الحل الأفضل،و حتى الانقلابات التي استهدفت الهيمنة الخارجية فشلت في اختبار الديمقراطية والحريات رغم أهميته كاستحقاق عاجل في البلدان الخاضعة للاستبداد. لقد رفع المنقلبون في بوركينافاسو ومالي شعارات ضد الهيمنة الفرنسية وأعلنوا إجراءات مهمة مثل تعليق تصدير اليورانيوم والذهب إلى فرنسا وهو ما أعتبر من قبلها وقبل حلفائها بمثابة إعلان حرب، إلا أن المطلوب للتحرر من الهيمنة الخارجية هو سلسلة كبيرة من الإجراءات العملية تهمّ تفكيك شبكة السيطرة والإخضاع الاقتصادي والمالي والاجتماعي والثقافي والعسكري والأمني متزامنا مع ضرب القاعدة الطبقية الحاملة والمعبّرة عن التبعية العضوية للرأسمال الاحتكاري الخارجي. إن قادة الانقلابات سارعوا على العموم للتعبير عن التزامهم بالاتفاقيات الخارجية والمعاهدات... وان إلغاء بعض الاتفاقيات لم يشمل إلا الدولة الفرنسية في مجالات محددة بحكم حالة الغضب العارم ضد سيطرتها ونفوذها. إن تحرر هذه البلدان لا ولن يكون بتغيير الهيمنة الفرنسية والغربية عموما بهيمنة جديدة، هيمنة دول الشرق الصاعدة أي دخول الشركات الروسية والصينية عوضا عن الفرنسية. إن هذا الخيار الذي تتجه إليه بعض البلدان في إطار التعاطي مع تناقضات النظام الامبريالي العالمي هو خيار غير سليم لأنه اصطفاف جديد وراء قوى جديدة وإدامة لحالة التبعية. إن المطلوب في بلدان المنطقة والقارة ومجمل بلدان الجنوب التابعة هو التحرر من الهيمنة الخارجية لأي كان من القوى الدولية التقليدية أو الصاعدة. إن هذا لا يعني ضرورة التصادم مع هذه الدول الصاعدة بل المطلوب هو العمل من أجل إقامة علاقات قائمة على احترام الاستقلال والسيادة الوطنية، علاقات ندّية وقائمة على تبادل المصالح. إن بلدان المنطقة والقارة لها كل شروط إقامة هذا النوع من العلاقات لو وجدت فيها خيارات جديدة وطنية وشعبية، وهذه الخيارات لا تحملها وتدافع عنها إلاّ القوى الشعبية الوطنية والثورية.

لقد آن الأوان لشعوب المنطقة وقواها الوطنية والثورية أن تحتلّ مكانها الطبيعي في قيادة النضال الشعبي ضد الهيمنة والتفقير والفساد والاستبداد خاصة في ظل حالة اتساع النقمة والغضب بين الطبقات والفئات المفقرة والمسحوقة. إن القوى الثورية مؤهلة اليوم للعب دور نشيط وفعال في تأطير النضال وقيادته حتى لا يبقى فريسة للقوى الرجعية وللتوظيف الخارجي. إن المنطقة التي تستقطب اليوم أنظار العالم يجب أن تنهض شعوبها للنضال من أجل التحرر الوطني والانعتاق الاجتماعي. لقد آن الأوان لتشبيك النضال وتوحيده وخلق الأطر الملائمة والمناسبة بين الشعوب وقواها الثورية كخطوة في اتجاه إيجاد الأطر القارية باعتبار المشاكل في إفريقيا هي ذاتها من شمالها إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها. إن إفريقيا تحمل في أديم أرضها وفي صحاريها وبحيراتها وأنهارها وبحارها ومحيطاتها كل عناصر التقدم الزراعي والصناعي والخدمي، كما تحمل في ثقافاتها وحضاراتها كل شروط التعدد والتنوع والأصالة والانفتاح. إن إفريقيا لن تتحرر إلا حين تكون سيادتها بين أيدي بناتها وأبنائها، حينها وحينها فقط سيكون لنا مكان فوق الأرض وتحت الشمس، أي حين نكون أحرارا في قارة حرّة باعتبارنا جزء من حركة النضال الأممي والإنساني من أجل عالم خال تماما من الطبقية والسيطرة والاستغلال.

في 5 سبتمبر 2023. نشر بموقع الحوار المتمدن

زلزال الحوز ودماره لم يمنع مجموعة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي من عقد اجتماعها السنوي بمراكش

حسين بوتبغى

عاش المغرب تحت وقع أزمان متتالية ومعقدة خاصة في العقدين الأخيرين فكانت لها آثار سلبية واضحة على كل مجالات الحياة، تضررت منها، وأن بشكل متفاوت، معظم الطبقات الشعبية بما في ذلك الطبقات المتوسطة. فزيادة على توالي سنوات الجفاف وندرة التساقطات المطرية التي أصبحت مشكلا بنيويا يتهدد قسم كبير من سكان الهوامش بالعطش، كان لوقع السياسات النيوليبرالية التي تبنتها الحكومات المتعاقبة آثار بالغة على المرفق العمومي كما انعكست سلبا على مستوى عيش المغاربة حيث كانت وراء تجميد الأجور وتسببت في تقليص فرص الشغل وارتفاع وثيرة التسريحات وتزايد لافت للبطالة التي مست على الخصوص الشباب من الجنسين، بما فيه حملة الشواهد العليا، وترتب عن كل هذا المزيد من التفقير والهشاشة. وقد عرف هذا الوضع تعقيدات كبيرة مع دخول النظام الرأسمالي العالمي في أزمات اقتصادية ومالية تفاقمت مع مرور الوقت، وازداد الوضع استفحالا إثر تداعيات جائحة كورونا ومشكل التضخم وتدهور الأحوال البيئية وتوالي الكوارث الطبيعية.

في هذا المقال سنحاول التطرق لحدثين بارزين يتعلقان ببلادنا من دون غيره، غير ان لهما صلة وثيقة بالسياق الدولي العام وبأزمات النظام الرأسمالي العالمي الذي يندرجان في اطاره بل هما من الإنعكاسات المباشرة لسياساته النيوليبرالية. من هذه الأحداث الزلزال المدمر الأخير المعروف الآن بزلزال الحوز الذي كشف عن زيف البرامج التنموية للنظام المخزني. أما الحدث الثاني الذي سنتطرق له وان بإيجاز فيتعلق بالاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبك العالمي المرتقب أن تنعقد بمراكش أكتوبر القادم والتي ستتحدد من خلالها السياسات الاقتصادية التي تتبناها المؤسسات المالية الدولية وستفرضها على الدول، خاصة النامية منها، وترغمها مرة أخرى للإنصياع لعقيدتها النيوليبرالية المتوحشة وتحمل ما سيترتب عنها من تعميق للفقر والهشاشة وتفاقم لأزمة الديون.

زلزال الحوز يكشف عن زيف البرامج التنموية للنظام المخزني

ليلة الجمعة 08 شتنبر 2023 ضرب زلزال قوي ومفاجئ منطقة الحوز بلغت قوته قرابة 7 درجات على سلم رختر وأحدث رجة أرضية على مدار يفوق مئات الكيلومتر ما تسبب في أضرار متفاوتة الخطورة بقرى عديدة خاصة بأقاليم تارودانت وشيشاوة وبشكل أقل بورززات. أما ببؤرة الزلزال ومحيطها القريب فقد شهد تدمير قرى بكاملها وأضحت المتبقية منها خراب يستحيل التعرف عليها، اما بخصوص ضحايا هذا الزلزال من الشهداء والجرحى ومن أصبحوا بلا مأوا فيعدون بالآلاف. وقد لوحظ في الساعات الأولى الحاسمة لإنقاذ الأحياء من تحت الأنقاض غياب تام للدولة وان على مستوى التواصل لتوجيه المنكوبين وتقديم الدعم النفسي لهم، ولم يجد الضحايا من غوث وإسعاف ألا من الناجين من دويهم وأهل بلدتهم. فيما بعد تدخلت القوات المسلحة والدرك وغيرهم من القوات خاصة بالقرى التي لاتزال الطرق المؤدية اليها سالكة، لكن تم رفض وبشكل غير مفهوم وغير مبرر للدعم والإسعافات التي وعدت العديد من الدول بتقديمها. اما من جهة الشعب المغربي فقد شوهد وهو منذ اللحظات الاولى تعبئ لتقديم الدعم من تغدية وافرشة وخيام وللقيام بالزيارات المباشرة للمواقع المتضرر، فنال هذا التضامن الإنساني اللافت للشعب المغربي اعجاب وتقدير كل العالم.

لقد طرح زلزال الحوز من جديد مشكل البادية المغربية واتضح للعيان الواقع المزري الذي تتواجد عليه ساكنة الأقاليم المتضررة. تتعلق هذه المشاكل في جانب منها، زيادة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، بالظروف الجغرافية والبيئية التي يصعب التحكم فيها خاصة بالمناطق الجبلية التي تتميز بالكثافة السكانية. فعالم الهوامش هذا، بمعناه المزدوج الجغرافي والاقتصادي، تتطلب معالجة مشاكله مقاربة متعددة التخصصات. فالحوز كما شيشاوة وتارودانت تتوزع قراه على سفوح الاطلس الكبير وهضابه وحالت هذه التضاريس دون التواصل فيما بينها، ومعلوم أن هذه المناطق عانت مدة طويلة، زيادة على الإهمال والتهميش، من القمع المسلط عليها طيلة فترة الإستعمار المباشر من المحتل الفرنسي وقياده المتسلطين من قبيل الكلاوي والكندافي وحيدة مويس، ولا تزال هذه القرى على نفس الحالة المزرية حتى اليوم. فهي تفتقد في غالبيتها لطرق معبدة والى الكهرباء والمرافق العمومية من مدارس ومؤسسات صحية وبقيت شبه معزول تعيش على الرعي وما تحصل عليه من الأشجار المثمرة بعد ان انتزعت منها أراضيها الخصبة وتم الاستيلاء من طرف شركات وطنية وأجنبية على خيراتها المنجمية. فالمخزن ومند السنوات الأولى للإستقلال الشكلي وجه برامجه التنموية للمدن الساحلية ولم تجد هذه القرى وسكانها المغلوبين على أمرهم من وسيلة للتغلب على شظف العيش وللحفاظ على حد أدني من التوازن ما بين ما توفره هذه القرى من كميات محدودة من الخيرات والنمو الديمغرافي المطرد غير التحول إلى يد عاملة والهجرة المؤقتة او الدائمة للمدن أو إلى الخارج. وليس بخاف على أحد ان الفوارق المجالية وكذا الطبقية التي تعاني منها ساكنة هذه القرى وغيرها بالبادية المغربية تعطل بشكل كبير التنمية والتقدم على الصعيد المحلي/الإقليمي كما على المستوى الوطني بصفة عامة وبكل المجالات.

لا يخفى على أحد أن دور هاتين المؤسستين الماليتين هو خدمة القوى العظماء وشركاتها العابرة للقارات، فهي آليات يوظفها النظام الرأسمالي العالمي لرهن مستقبل الشعوب ولتخريب البيئة وتعميم الفقر والهشاشة لذلك فلابد من تشكيل جبهة عريضة لمناهضتها والتوعية بدورها التخريبي، وقد تساهم التعبئة من أجل القيام بأشكال احتجاجية أثناء جلساتها القادمة بمراكش شكل من أشكال هذه المقاومة بغية التنديد بما تفرضه على دول الجنوب من سياسات نيو ليبرالية متوحشة.

الاجتماعات السنوية القادمة لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي بمراكش.

الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي تقام عادة بواشنطن بالولايات المتحدة الامريكية، لكن على رأس كل ثلاثة سنوات تجتمع هاته المؤسسات المالية العالمية في دولة أخرى غير أمريكا وذلك لإبراز طابعهما الدولي. ومن المنتظر ان تنعقد اجتماعات هذه السنة بمدينة مراكش وذلك في الفترة الممتدة ما بين 09 الى 15 من شهر أكتوبر القادم.

صندوق النقد الدولي أصبح مؤخرا يتصدر الواجهة نظرا لتفاقم الأزمة المركبة التي يتخبط فيها النظام الرأسمالي العالمي وذلك منذ 2020، ونظرا لتداعيات هذه الأزمة على الأنظمة الرأسمالية، وبشكل أكبر على الانظمة التابعة، اضطرت عدد من الحكومات لتوقيع اتفاقيات ائتمان مع هذه المؤسسة المالية الدولية التي أرغمتها على تطبيق سياسات نيو ليبرالية ما ساهم في الوقت نفسه في استفحال أزمة الديون.

أما اختيار مراكش كمدينة لاحتضان الاجتماعات السنوية لهاته المؤسسات المالية الدولية فلم يأتي بمجرد الصدفة بل هو اختيار من طرف واشنطن وحلفائه للمغرب باعتباره تلميذا نجيبا لا تتردد حكوماته المتعاقبة في تطبيق التوجيهات النيوليبرالية التي تملى عليها من طرف المؤسستين الماليتين، البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، هذه التوجيهات التي تسببت في دمار اجتماعي واقتصادي وبيئي على الصعيد العالمي.

إن شعوب دول الجنوب التي حصلت على استقلالها الشكلي في خمسينيات وستينيات القرن الماضي تحملت مكرهة تسوية الديون الإستعمارية والديون الكريهة التي راكمتها أنظمتها السياسية المستبدة المسنودة من طرف المؤسستين الماليتين التي لطالما حالت دون تحقيق دول الجنوب هذه لثوراتها الصناعية ولتنميتها الذاتية وأرغمتها على تركيز اقتصاداتها على الفلاحة التصديرية وتسويق المنتوج المعدني الخام وهو توجه يخدم بالأساس مصالح الطبقة الكومبرادورية والشركات الأجنبية العابرة للقارات. من جهته قام البنك العالمي بطلب من حكومات دول الجنوب بتمويل مشاريع ضخمة لم تستفد منها شعوب هذه الدول بل ترتب عنها فرض برامج التقويم الهيكلي التي تسببت في تخفيض ميزانيات التعليم والصحة وشجعت على الخوصصت وغيرها من التدابير المجحفة وفتحت أسواق الجنوب للتجارة وتنقل الرساميل في إطار الرأسمالية المعولمة.

إن هاتين المؤسستين الماليتين هي التي كانت وراء إفلاس صغار المزارعين وتفقير الطبقة العاملة وتسببت في هشاشة النساء والشباب وإثقال كاهل الأسر بالديون. لقد وظفت الدين العمومي لفرض تعميم خوصصت الماء والأرض والغابات والمناجم والمرافق العمومية من تعليم وصحة. وحسب صندوق النقد الدولي فإن **60%** من الدول النامية ذات الدخل الضعيف تعاني الآن من مشكل المديونية المفرطة أو في الطريق لتصبح على تلك الحالة.

لا يخفى على أحد أن دور هاتين المؤسستين الماليتين هو خدمة القوى العظماء وشركاتها العابرة للقارات، فهي آليات يوظفها النظام الرأسمالي العالمي لرهن مستقبل الشعوب ولتخريب البيئة وتعميم الفقر والهشاشة لذلك فلابد من تشكيل جبهة عريضة لمناهضتها والتوعية بدورها التخريبي، وقد تساهم التعبئة من أجل القيام بأشكال احتجاجية أثناء جلساتها القادمة بمراكش شكل من أشكال هذه المقاومة بغية التنديد بما تفرضه على دول الجنوب من سياسات نيو ليبرالية متوحشة.

لا أهلا ولا مرحبا لمؤسسات تفقر الشعوب وتدعم الأنظمة الإستبدادية

سيعرف المغرب عامة، ومدينة مراكش خاصة استفارا مخيفا لمختلف أجهزة الدولة بسبب انعقاد "الاجتماعات السنوية " لمؤسستين امبرياليتين وذلك من 9 إلى 15 أكتوبر 2023. فزيادة على حضور وفود 190 دولة، أعضاء المؤسستين، تقدر وسائل الإعلام حضور حوالي 14000 من المهتمين والمتتبعين، من الرأسماليين، والاختصاصيين، والصحفيين...

رغم كارثة الزلزال الذي ضرب 5 أقاليم بما فيهم إقليم مراكش، ورغم معاناة ساكنة المنطقة من مخلفات الكارثة، ولم تمض حتى 40 يوم على وفاة المئات من الضحايا، فإن الدولة المغربية قد تشبثت بعقد هذه "الاجتماعات" ببلادنا الجريح.

من المعروف أن دور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يتلخص في بسط النظام الرأسمالي على كافة ربوع الأرض، وتدعيم الأنظمة الإستبدادية، ومحاصرة الأنظمة الممانعة، وتجويع الشعوب، وتأمين هيمنة الإمبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية مع تعميم عبر العالم "قيم الحضارة الغربية".

ففي هذا الإطار عنونت جريدة النهج الديمقراطي ملف عددها 524: لا أهلا ولا مرحبا للمؤسسات تفقر الشعوب وتدعم الأنظمة الاستبدادية.

حول المؤسسات المالية الدولية

على فقير

تقديم:

يمكن لنا أن نتخيل تسيير العالم من طرف دولة un supra – Etat فوق الدول الوطنية، بمختلف مؤسساتها:

– الاقتصاد والمالية: مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

– قوة الضرب: الحلف الأطلسي

– الفلاحة: المنظمة العالمية للتغذية والزراعة FAO

– التجارة العالمية: المنظمة العالمية للتجارة OMC

– منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة UNESCO

– الشغل: منظمة العمل الدولية OIT

– الصحة: منظمة الصحة العالمية OMS

– العدل: المحكمة الجنائية الدولية CPI

– البرلمان: منظمة الأمم المتحدة ONU

– اللغة: الإنجليزية

ويبقى، كما يجري داخل كل دولة بين مختلف مكوناتها الاجتماعية، موازين القوة هي الحاسمة في الاختيارات، في اتخاذ القرارات، في التدخلات...

ففي الواقع الراهن تبقى الدول الغربية الامبريالية، في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية هي القوية، وبالتالي فان ممارسات مختلف المؤسسات الدولية تبقى في إطار اختيارات هذه القوى بهدف التحكم في مصير العالم عامة وفي مصير الشعوب خاصة.

وسنكتفي في هذه المساهمة بتناول فقط مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اللتين تنظمان دورة مراكش من 9 الى 15 أكتوبر 2023.

أولا. البنك الدولي.

1 – تأسيس:

تأسس البنك الدولي غداة الحرب العالمية الثانية سنة 1944 (مؤتمر بريتون وودز Bretton Woods)، وبدأت أعمالها شهر يناير 1946. مقره بواشنطون.

2 – الهيكلة التنظيمية:

– عدد الدول الأعضاء 190

– مجلس إداري مكون من 25 عضو من ضمنهم 8 لا يتغيرون: ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، اليابان، الصين الشعبية، روسيا، العربية السعودية.

– يترأس المجلس الإداري منذ نشأة البنك الدولي ممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

3 – مؤسسات البنك الدولي:

تحول البنك الدولي إلى "مجموعة البنك الدولي" سنة 2006.

تتكون مجموعة البنك الدولي من خمس مؤسسات هي:

– البنك الدولي للإنشاء والتعمير

– مؤسسة التنمية الدولية

– مؤسسة التمويل الدولي

– هيئة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف

– المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار

4 – دور البنك الدولي:

البنك الدولي هو أحد الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة التي تعنى ب"التنمية". وقد بدأ نشاطه بالمساعدة في أعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، قبل أن تتحول أنشطتها إلى تشجيع انتشار الرأسمالية عالميا عبر الاستثمارات المشروطة، بهدف تدعيم الأنظمة التبعية للغرب.

ويلعب البنك الدولي، بجانب صندوق النقد الدولي، دورا مهما في بناء وتقوية العلاقات التبعية التي تربط الدول "النامية" بالدول الرأسمالية الغربية. يجب التذكير هنا بالدور السلبي الذي لعبته هاتين المؤسستين الدوليتين عبر "سياسة التقويم الهيكلي" التي بدأت الدول التبعية في تطبيقها بداية الثمانينات والتي سببت في مآسي اجتماعية كارثية (الخوصصة، تقليص النفقات الاجتماعية، البطالة، الفقر...).

– ثانيا صندوق النقد الدولي:

1 – تأسيس:

تأسس صندوق النقد الدولي سنة 1944، وهو تابع نظريا للأمم المتحدة، ومقره بواشنطن.

2 – الهيكلة التنظيمية:

– 190 عضو يمثلون مختلف الدول الأعضاء

– مسير من طرف مجلس اداري الذي يتكون من الرئيس و24 عضو والرئيس (من أروبا)، ضمنهم 8 دائمين: الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا واليابان، والصين الشعبية، وروسيا والعربية السعودية، ويتم انتخاب الآخرين من الدول الأخرى. في الواقع ومنذ نشأته تعود الرئاسة لأروبا، كما تملك الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي حق النقض/الفيتو نظرا لحصتيهما الكبيرتين في رأسمال الصندوق.

3 – دور صندوق النقد الدولي:

إنّ تأسيس بنك دولي للإنشاء والتعمير (الإسم الأصلي للبنك الدولي) من شأنه العمل على استعادة النشاط الاقتصادي بعد الحرب، وأن إقامة صندوق نقد دولي من شأنه المساعدة في استعادة قابلية تحويل العملات والنشاط التجاري متعدد الأطراف.

وبدوره، يلعب صندوق النقد الدولي دورا أساسيا في تعميق سياسية تبعية الدول "النامية" للمراكز الرأسمالية القوية، أي للإمبرياليات. ومن نتائج اختيارات وممارسات صندوق النقد الدولي هو الاستمرار في فرض الدولار كالعملة الأساسية في التجارة العالمية.

الخلاصة

لا يمكن لأي شعب أن يحلم بالرفاهية في ظل تبعية دولته للمؤسسات الدولية، وقبول شروطها. وهذا ما نعيشه في المغرب. فالإمبريالية تتحكم في مصير ملايير البشر من خلال مؤسسات "دولية"، في مقدمتها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ثالثا – الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي

حول دور الاجتماعات السنوية:

"تجمع الاجتماعات السنوية لمجلسي محافظي مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي محافظي البنوك المركزية، ووزراء المالية والتنمية، والبرلمانيين، وكبار المسؤولين من القطاع الخاص، وممثلي منظمات المجتمع المدني، والأكاديميين، وذلك لمناقشة القضايا ذات الاهتمام العالمي، ومنها الآفاق الاقتصادية العالمية، واستئصال الفقر، والتنمية الاقتصادية، وفعالية المعونات. وتُعقد أيضاً ندوات وجلسات إعلامية إقليمية ومؤتمرات صحفية والكثير من الفعاليات الأخرى التي تركز على الاقتصاد العالمي والتنمية الدولية والنظام المالي العالمي. وستُعقد فعاليات هذا العام في مراكش بالمغرب في الفترة من 9 إلى 15 أكتوبر/تشرين الأول 2023 " (عن موقع البنكين الخاص بلقاء مراكش لسنة 2023. يوم 18شتنبر 2023).

في الحقيقة الاجتماعات السنوية مناسبة تجمع أساسا حول "طاولة واحدة" المؤسستين الامبرياليتين، وممثلي الدول الأعضاء أغلبيتها تبعية للغرب، وعماليق الرأسمالية، هدفها تفسير للمستضعفين الخطوط العريضة لسياسيات المؤسستين الماليتين التي تستجيب بالدرجة الأولى لمصالح الغرب الامبريالي. تبقى كوبا وكوريا الشمالية خارج المؤسستين الماليتين.

المنظمات غير الحكومية في خدمة الإمبريالية

(مقتطف)

جيمس بيتراس

على مدى التاريخ مثلت الطبقات الحاكمة أقليات صغيرة، ولا طالما اعتمدت على مؤسسات الدولة القمعية، والمؤسسات الاجتماعية للدفاع عن قوتها، مكاسبها، وامتيازاتها. قامت الطبقات الحاكمة الإمبريالية في الماضي، ولا سيما في العالم الثالث، بتمويل ودعم المؤسسات الدينية المحلية وما وراء البحار للسيطرة على الناس المستغلين ولحرف استياءهم نحو صراعات ومنافسات دينية وانقسامات محلية.

وبينما تستمر هذه الممارسات اليوم، برزت في العقود الأخيرة مؤسسات اجتماعية جديدة لتقوم بنفس الدور من السيطرة والتعمية الأيديولوجية . وهي تلك التي تصف نفسها –بالمنظمات غير الحكومية. (NGO's). اليوم يوجد هناك على الأقل 50.000 (خمسون ألف) منظمة غير حكومية في دول العالم الثالث يتلقون أكثر من عشرة مليارات من التمويل من مؤسسات مالية دولية، ومن الوكالات الحكومية والحكومات المحلية في كل من الإتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. يقوم مديروا أكبر المنظمات غير الحكومية بإدارة ميزانيات تقدر قيمة كل منها بمليون دولار، مع رواتب وامتيازات يمكن مقارنتها بما يمتلكه الرؤساء التنفيذيين. يتنقلون بالطائرات النفاثة الى المؤتمرات الدولية، ويتشاورون مع كبار مديري الشركات والمديرين الماليين ، ويقرون السياسات التي تؤثر – في الغالبية العظمى من الحالات بشكل سلبي – على ملايين الناس، وخاصة الفقراء والنساء والعاملين في القطاع غير الرسمي.

إن المنظمات الغير حكومية لاعب سياسي واجتماعي خطير على نطاق عالمي واسع، يعمل في المناطق الريفية والحضرية من أسيا، أميريكا اللاتينية وأفريقيا، ولا طالما ارتبطت بأدوار تابعة لمموليها في اوروبا، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. ومن أعراض انتشار المنظمات غير الحكومية وسلطتها الاقتصادية والسياسية على ما يسمى "العالم النامي" أنه لم يتوجه سوى العدد القليل من الانتقادات المنهجية اليسارية للتأثير السلبي للمنظمات غير الحكومية. يعود جزء كبير من هذا الفشل الى نجاح تلك المنظمات في تفتيت وتدمير الحركة اليسارية المنظمة واستمالة مفكريهم الأستراتيجيين وقادتهم التنظيميين.

واليوم، تركز معظم الحركة اليسارية والمتحدثون الشعبيون انتقاداتهم على (صندوق النقل الدولي) و(البنك الدولي)، والشركات متعددة الجنسيات والبنوك الخاصة، الخ والذين يقرون أجندة الإقتصاد الكلي لنهب العالم الثالث. ان هذه مهمة كبيرة. مع ذلك، فإن الإعتداء على القاعدة الصناعية، والإستقلالية ومستويات المعيشة في العالم الثالث، يحدث سواءا على مستوى الأقتصاد الكلي وعلى المستوى السياسي الاجتماعي المايكروي. إن التأثير الفاضح لسياسيات التكيف الهيكلي على المعاشات والعاملين بأجر، الفلاحين ورجال الأعمال المحليين، يولد سخطا شعبيا محتملا، وهنا يدخل دور المنظمات الغير حكومية في الصورة، لإرباك وحرف هذا السخط الشعبي بعيدا عن الهجوم المباشرة على الشركات/هيكل السلطة المصرفية وارباحها نحو المشاريع المحلية الصغيرة "والاستغلال – الذاتي" و "التعليم الشعبي" الذي يتجنب التحليل الطبقي للأمبريالية والأستغلال الرأسمالي.

لقد أصبحت المنظمات الغير الحكومية في جميع أنحاء العالم أحدث وسيلة للتنقل الفوقي للطبقة المتعلمة الطموحة: الأكاديميين والصحفيين، الذين تخلوا عن الرحلات السابقة لحركات اليساريين والتي تعتبر فقيرة المكاسب، من أجل عمل فخم ومربح في إدارة المؤسسات غير الحكومية، جالبين معهم مهاراتهم التنظيمية والخطابية وبعض العبارات الشعبوية. اليوم يوجد الألاف من مدراء المنظمات غير الحكومية الذين يقودون سيارات رياضية فخمة ذات دفع رباعي تقدر قيمة أي منها بأربعين ألف دولار أمريكي من منازلهم او شققهم حديثة الطراز في الضواحي، إلى مكاتبهم أو مجمعات الأبنية المؤثثة بفخامة، تاركين أطفالهم والأعمال المنزلية في أيدي الخدم، ويرعى البستانيون حدائقهم. إنهم يألفون مواقع مؤتمراتهم فيما وراء البحار حيث يمضون جل أوقاتهم (واشنطن، بان كوك، طوكيو، بروكسل، روما، الخ) أكثر من القرى الموحلة في بلادهم، إنهم أكثر براعة في كتابة مقترحات لجلب العملة الصعبة من أجل" المتخصصين المستحقين" من المخاطرة في قرعة على الرأس من قبل الشرطة في أثناء قمعها مظاهرة لمعلمي المدارس الريفية الذين يتقاضون أجورا هي أقل من الحد الأدنى. إن قادة المنظمات الحكومية هم طبقة جديدة لا تعتمد على الملكية الخاصة أو المصادر الحكومية ولكنها مستمدة من التمويل الإمبريالي ومن قدرتهم على السيطرة على مجموعات شعبية واسعة. يمكن تصور قادة المنظمات غير الحكومية كنوع من الكومبرادوريون الجدد الذين لا ينتجون أي سلعة مفيدة لكنهم يعملون في إنتاج خدمات للدول المانحة – بشكل اساسي يتاجرون في البؤس المحلي للأمتيازات الفردية.

إن الإدعات الرسمية التي تستخدم من قبل مدراء المنظمات غير الحكومية لتبرير مواقفهم – ذلك بأنهم يحاربون الفقر، عدم المساواة وإلى ما ذلك– ليست سوى إدعات خادعة لخدمة مصالحهم الشخصية. هناك صلة مباشرة بين نمو المنظمات غير الحكومية

وانحدار معايير المعيشة: إن انتشار المنظمات غير الحكومية لم يحد من البطالة الهيكلية، ولا النزوح الجماعي للفلاحين، ولم يوفر حتى أجوراً تسمح بحياة كريمة لجيش العاملين من العمال غير الرسميين. ان ماقامت به المنظمات غير الحكومية هو خلق شريحة صغيرة من المختصين، بمدخول من العملة الصعبة للهروب من ويلات الاقتصاد الليبرالي الجديد الذي يؤثر على بلدهم، وشعبهم، وليتمكنوا من تسلق البناء الأجتماعي القائم.

إن هذه الحقيقة تتعارض مع الصورة الذاتية التي يحملها موظفي المنظمات غير الحكومية عن أنفسهم، وفقا لبياناتهم الصحفية وخطاباتهم العامة، إنهم يقدمون طريقا ثالثة بين " النظامية السلطوية" و "السوق الرأسمالي المتوحش": إنهم يصفون أنفسهم بأنهم طليعة "المجتمع المدني" الذي يعمل في فجوات "الأقتصاد العالمي". إن الهدف المشترك التي تصدح به المنظمات غير الحكومية هو "التنمية البديلة".

إن الشعار –الترويجي "المجتمع المدني" هو ممارسة في الفراغ. " مجتمع مدني" ليست كيانا عضويا وحدويا، إنه يتكون من طبقات هي أعتى انقساما من أي وقت مضى في هذا القرن. إن جل الظلم وأعظمه ضد العمال يرتكبه المصرفيون الأغنياء في المجتمع المدني الذين يعتصرون دفعات الفوائد الباهظة على الدين الداخلي: ملاك الأراضي الذين رموا الفلاحين من الأرض، والصناع الرأسماليين الذين ينهكون العمال بالأجور التي تودي بهم جوعى في" محلات العرق" (المصانع المستغلة لجهود العمال). في الحديث عن" المجتمع المدني" يقوم ممثلي المنظمات غير الحكومية بتجاهل الأنقسام الطبقي العميق، الإستغلال الطبقي، والصراع الطبقي نحو هذا الاستقطاب المعاصر" المجتمع المدني". وفي الوقت الذي يكون فيه غير مجد بل ومشوش من الناحية التحليلية، يقوم مفهوم" المجتمع المدني" بتيسير تعاون المنظمات غير الحكومية مع المصالح الرأسمالية الذي يمول مؤسساتهم ويتيح لهم توجيه مشاريعهم وتابعيهم نحو علاقات تابعة مع المصالح التجارية الكبيرة التي توجه الاقتصاد الليبرالي الجديد. بالإضافة إلى ذلك، ليس من النادر أن يكون خطاب المجتمع المدني للمنظمات غير الحكومية بمثابة حيلة للهجوم على البرامج العامة الشاملة والمؤسسات التي تقدم الخدمات الاجتماعية. حيث تقف المنظمات غير الحكومية في صف واحد مع خطاب الأعمال التجارية الكبيرة" المناهض– للدولة" (أحدها بإسم "المجتمع المدني" والأخر بأسم "السوق") لإعادة تخصيص موارد الدولة. "مناهضة الدولة" التي ينادي بها الرأسماليون تستعمل لزيادة الأموال العامة لدعم الصادرات وعمليات الإنقاذ المالي، يحاول من يعملون في سلك المنظمات غير الحكومية، الإستيلاء على حصة صغيرة من خلال "المقاولات الفرعية" لتقديم خدمات دنيا إلى عدد أقل من المستفيدين.

على العكس من تصور العاملين في المنظمات غير الحكومية الذين يرون أنفسهم كقادة مبتكرين للقاعدة الشعبية، فهم في الحقيقة القاعدة الرجعية الذين يكملون عمل صندوق البنك الدولي عن طريق دفع الخصخصة "من الأسفل"، تسريح الحركات الشعبية، وبالتالي تقويض المقاومة.

وبذلك فإن الإنتشار الواسع للمنظمات غير الحكومية يشكل تحديا خطيرا لليسار ويتطلب تحليلا سياسيا نقديا لأصولها، بنيتها، وإيدولوجيتها ....

أيديولوجيا المنظمات غير الحكومية ضد الحركات الاجتماعية–السياسية:

تؤكد المنظمات غير الحكومية على المشاريع، لا الحركات (والأحزاب–المترجمين)، إنهم يديرون الناس لكي ينتجوا على الهامش، لا أن يناضلوا ليستحوذوا على الوسائل الأساسية للإنتاج والثروة، إظمنهم يركزون على الجوانب التكنيكية والمالية للمشاريع، لا على الظروف الهيكلية التي تحدد حياة الناس. تختار المنظمات غير الحكومية لغة اليسار: "السلطة الشعبية"، "التعزيز"، "المساواة الجنسية"، "النمو المستدام"، "القيادة السلمية"، إلخ. المشكلة أن هذا الخطاب يستخدم في إطار التعاون مع المولين والمؤسسات الحكومية الذين يخضعون النشاط لسياسات عدم المواجهة. ولا يذهب نشاط المنظمات غير الحكومية الذي يأخذ شكل "التعزيز" ابعد من التأثير على مناطق صغيرة من الحياة الاجتماعية بمصادر محدودة داخل اطار الظروف التي تسمح بها الدولة النيوليبرالية والبنى الأساسية للاقتصاد القائم...

التضامن الطبقي، وتضامن المنظمات غير الحكومية مع المتبرعين الأجانب:

تم استغلال كلمة "التضامن" إلى الحد الذي فقدت فيه كل معنىً لها في عدة سياقات. يتضمن مصطلح "التضامن" عند المنظمات غير الحكومية المساعدة الأجنبية الموجهة إلى مجموعة "مسلوبة" بشكل محدد. ويحدد التضامن كقيام محترفي المنظمات بـ"تعليم" الفقراء، أو القيام بدراسة بحثية عن المجموعات. تشبه البنى الهرمية وأشكال تحويل "المساعدة" والتدريب أعمال الإحسان التي تعود إلى القرن التاسع عشر، ولا يختلف المبادرين كثيراً عن المبشرين المسيحيين.

تؤكد المنظمات غير الحكومية "الدعم الذاتي" بمهاجمة "الأبوية والاعتماد على الدولة".

<<<

تتمة: المنظمات غير الحكومية في خدمة الإمبريالية

<<< تتلقى هذه المنظمات، لدى تنافسها على إلتقاط ضحايا النيوليبرالية، دعماً من نظراءها الموجودين في أوروبا والولايات المتحدة. وتؤكد إيديولوجية "دعم الذات" إحلال المتطوعين محل موظفي الدولة، وأكثر من هذا، فهي تحشد محترفي المنظمات على أساس عقود مؤقتة. إن المبدأ الأساسي لنظرة المنظمات غير الحكومية، هو تحويل "التضامن" إلى تعاون، وخضوع للبنى الاقتصادية الأساسية للنيوليبرالية بتشتيت الانتباه عن مصادر إثراء الطبقات العليا، وتوجيه "الاهتمام" نحو استغلال الفقراء لأنفسهم. ليس على المنظمات غير الحكومية إن تنزه الفقراء عما أجبرتهم الحكومة على القيام به.

إن المفهوم الماركسي للتضامن، على الضد، يؤكد على التضامن الطبقي، تضامن الجماعات المضطهدة (النساء، الملونين)، ضد مستغليهم المحليين والأجانب. التركيز الرئيسي ليس على التبرعات التي تقسم الطبقات وتهدئ المجموعات الصغيرة لفترة زمنية محدودة. ينصب تركيز المفهوم الماركسي للتضامن على العمل المشترك بين أعضاء نفس الطبقة الذين يتشاركون في مأزقهم الاقتصادي المشترك الذي يناضل من أجل التحسين الجامع...

الصراع الطبقي والتعاون:

يكتب محترفي المنظمات غير الحكومية بشكل مستمر عن "التعاون" بين الجميع، بدون أن يتعمقوا كثيراً في أسعار وشروط تأمين التعاون مع الأنظمة النيوليبرالية ووكالات المنح الأجنبية.

ينظر على الصراع الطبقي على أنه رواية بالية من الماضي ليست حاضرة اليوم. يقولون لنا أن "الفقراء" يريدون بناء حياة جديدة، لقد ملوا من السياسة التقليدية، والأيديولوجيات والسياسيين. تكمن المشكلة في ان محترفي المنظمات غير الحكوميين ليسوا مستعدين لوصف دورهم كسماسرة ووسطاء في الاحتيال على المنح الأجنبية. إن تركيز الدخل، ونمو اللامساواة أعظم مما من قبل، بعد عقود من التبشير بـ"التعاون" والمشاريع الصغيرة والدعم الذاتي. واليوم، بينما تقدم الأموال لتمويل المشاريع الصغيرة، تقوم البنوك، مثل البنك الدولي بتمويل الشركات الزراعية التصديرية التي تستغل وتدمر الملايين من عمال المزارع. ويلعب دعم المشاريع الصغيرة دوراً في تحييد المعارضة السياسية في القاع، بينما يتم الترويج للسياسة النيوليبرالية في القمة.

وتربط إيديولوجية "التعاون" الفقراء مع الليبراليين الجدد من خلال المنظمات غير الحكومية. ومن جهة أخرى، المنظمات غير الحكومية هي شرطة فكرية تقوم بتصفية وتحديد ما يلاءمها من البحوث، يقومون بتوزيع الأموال البحثية ويصفوا الموضوعات التي تحلل من منظور طبقي. يتم استثناء الماركسيين من مؤتمراتهم ويوصمون بأنهم "أيديولوجيين"، بينما تقدم المنظمات محترفيها على أنهم "علماء مجتمع". إن السيطرة على الأنماط الفكرية ، والمنشورات ، والمؤتمرات ، وصناديق الأبحاث ، توفر لمن يسمون "بما بعد الماركسيين" قاعدة هامة من السلطة ، ولكنها تعتمد في نهاية المطاف على تجنب الصراع مع رعاة التمويل الخارجيين.

المنظمات غير الحكومية البديلة:

يمكن أن يجادل المرء بأن هناك فروقات كبيرة بين أنواع تلك المنظمات، ويوجد العديد منها ينتقد وينظم ضد السياسات المجحفة، صندوق النقد لدولي، مدفوعات القروض، إلخ. وأنه ليس من العادل أن نضعهم جميعاً في نفس الجعبة.

هناك شيء من الحقيقة في هذا الإدعاء، ولكن هذا الموقف يتضمن مسائل أساسية. إن معظم قادة الفلاحين الذين تحدثت معهم، من آسيا وأمريكا اللاتينية يشكون بمرارة الدور التقسيمي والنخبوي الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية، حتى "التقدمية منها": تريد هذه منظمات ان تخضع الفلاحين لتنظيماتها، أنها تريد أن تقودهم وتتحدث عنهم، ولا يقبل هؤلاء الفلاحين الأدوار الخاضعة. تستخدم هذه المنظمات الفلاحين والفقراء كمادة لبحوث مشاريعهم، إنهم يستفيدون من نشرها–ولا يوجد اي منها تستلمه الحركات الاجتماعية السياسية، ولا حتى نسخ. وأكثر من هذا، سأل الفلاحين لماذا لا يقوم محترفي المنظمات غير الحكومية بمشاركتنا في أي شيء بعد تقديمهم لدورتهم؟ لماذا لا يدرسون الأغنياء وأصحاب السلطة، لماذا يدرسوننا نحن؟

حتى عندما تعترف المنظمات غير الحكومية "التقدمية" بذلك، تكون أقليات من أعضاءها منخرطةً في الحركات الاجتماعية السياسية. علاوةً على ذلك، أكثر المنظمات الحكومة تلائم الوصف الذي ذكرناه اعلاه، وأنه من شأن الحالات الاستثناءية القليلة أن تثبت غير ذلك: ستكون خطوة كبيرة للمنظمات غير الحكومية "التقدمية" أن تنتقد بشكل منهجي علاقاتهم مع الإمبريالية ووكلائهم المحليين، وأيديولوجيتهم في التكيف مع النيوليبرالية وبناهم السلطوية والنخبوية. وسيكون من المفيد لهم أن يخبروا نظرائهم الأوروبيين أن ينفصلوا عن شبكة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ويعودوا ليشكلوا حركات اجتماعية سياسية مناضلة يمكنها أن تتحدى الأنظمة والأحزاب المهيمنة التي تخدم البنوك والشركات متعددة الجنسيات.

بكلمات أخرى، على (المنظمات غير الحكومية) أن تتوقف عن كونها كذلك ويتحولوا إلى أعضاء لحركات اجتماعية سياسية. هذه هي أفضل طريقة من أجل تجنب وضعهم مع عشرات آلاف المنظمات غيرالحكومية التي تقتات على المانحين، في جعبة واحدة.

الاستنتاجات: ملاحظات على نظرية المنظمات غير الحكومية:

بعبارات اجتماعية بنيوية، يعكس تكاثر وتمدد المنظمات غير الحكومية، ظهور برجوازية صغيرة جديدة مختلفة عن "القديمة"، أصحاب المحال، المهنيين الأحرار ومجموعات موظفي الدولة الجدد. هذا القطاع الفرعي الجديد أقرب للبرجوازية الكمبرادورية بقدر ما لا تنتج بضائع محسوسة، ولكن تقوم بإنشاء رابطة بين المشاريع الإمبريالية بمنتجي البضائع الصغار المحليين الذين ينخرطون في مشاريع صغيرة. تتميز هذه البرجوازية الصغيرة الجديدة بحقيقة أن كثيرين منهم يساريين سابقين ويمتلكون "بلاغة خطابية شعبية"، وكتنوا في بعض الحالات طليعةً نخبوية، ويمتلكون مفهوماً كهذا تجاه منظماتهم. يعتمد وضعهم هذا على انعدام ملكية محددة، أو موقعا ثابت في أجهزة الدولة، إنهم يعتمدون بشدة على وكالات التمويل الخارجي ليعيدوا إنتاج أنفسهم. وبالنظر إلى كونهم يمتلكون جمهوراً من التابعين فإن عليهم أن يدمجوا خطاباً شعبوياً معادياً للماركسية والدولة، وبالتالي خلطة من الطريق الثالث وأفكار المجتمع المدني كاف لتغطية كلتا الطرفين. هذا الخطاب العولمي يؤمن تغطية لبديل "الأممية" المكرس للالتزامات المعادية للإمبريالية. بكلمة، هذه البرجوازية الصغيرة الجديدة تشكل "الجناح الراديكالي" للتأسيس النيوليبرالي.

تلائم المنظمات غير الحكومية التفكير الإستراتيجي للإمبرياليين الجدد، بينما يعمل النخب المحليين لصندوق النقد والبنك الدوليين على نهب الاقتصاد، تقوم المنظمات غير الحكومية بدور متمم من القاع محيدين ومفككين من يسخطون على النتائج الاقتصادية، ومثلما تعمل الامبريالية على محوري الاستغلال والإحتواء الكلي والجزئي، يجب على الحركات الاجتماعية–السياسية بدورها كذلك أن يطوروا محورين معاديين للإمبريالية.

عملت المنظمات غير الحكومية على إشراك معظم المفكرين ممن يسمون "المتذبذبين"، الذين لديهم قابلية ما لأن يهجروا أصولهم الطبقية وينتموا للحركات الشعبية. النتيجة هي فجوة مؤقتة بين الأزمة الرأسمالية العميقة (الكساد في آسيا وأمريكا اللاتينية، وانهيار الإتحاد السوفياتي)، وغياب الحركات السياسية الاجتماعية المنظمة (باستثناء البرازيل، كولومبيا وجنوب كوريا). فالسؤال الأساسي يكمن فيما إذا كان يمكن لجيل جديد من المفكرين ان ينبثق من الحركات الاجتماعية الصاعدة، والذين سيكون بمستطاعهم أن يتجنبوا إغراءات المنظمات غير الحكومية وينخرطوا في الموجة الثورية القادمة.

ترجمة: عالية الروسان ومالك أبوعليا. (الحوار المتمدن)

بنك التنمية، ذراع مالي لمجموعة بريكس

مصطفى خياطي

يعود قرار إنشاء بنك التنمية التابع بريكس إلى اتفاقية 14 يوليوز 2014 بين دول مجموعة بريكس خلال قمة فورتاليزا بالبرازيل، وكانت ديلما روسيف الرئيسة الحالية (دوريا) للبنك هي رئيسة البرازيل آنذاك. وكان الغرض من الأساسي من إقامة هذه المؤسسة المالية حسب المؤسسين – ه وتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في الدول النامية وخصوصا في دول ال بريكس. وتأسس بنك التنمية براسمال أولى يبلغ 100 مليار دولار مقسمة إلى مليون سهم بقيمة تبلغ 100000 دولار للسهم، يملكها الأعضاء المؤسسون بالتساوي وهم: روسيا – الصين – البرازيل – الهند – جنوب أفريقيا. ويوجد المقر الرئيسي في الصين وأربع مكاتب إقليمية بكل من جنوب أفريقيا والبرازيل والهند وروسيا.

وقد وُجِد مشروع هذا البنك باعتباره ه وأيضا مؤسسة مالية دولية ذات قوانين وميكانيزمات عمل رأسمالية، لمضاهاة ومنافسة صندوق النقد الدولي الذي تهيمن عليه الامبريالية الأمريكية والغربية ؛ إلا أنه يروج لشروط تلطيفية تجاه المدينين المرتقبين، ومن بين أهدافه الموازية للحرب الاقتصادية الدائرة رحاها بين محور الصين وروسيا ضد محور أمريكا وأوروبا الغربية ه وتقزيم سطوة الدولار على المعاملات البورصوية الدولية، والحد من هيمنته على أسواق الذهب والنفط والمعادن الثمينة الأخرى، إذ أن بنك التنمية، ومن أجل إستقطاب مساهمين وأعضاء جدد، وبالتالي توسيع سوق نشاطه يتعدى الدول المؤسِسة له، والأخرى التي انضمت خلال قمة جوهانسبورغ في غشت 2023 ؛لهذا الغرض سطر من بين "مزاياه" منح القروض بالعملات المحلية وفوائد متدنية. وهذه المؤسسة المالية التي يبد وأنها ستشتغل على سوق تجاري تعداد سكانه أزيد من ثلاثة ملايير نسمة، أي حوالي نصف سكان الكرة الأرضية، تعتبر الذراع المالي لقطب جيوسياسي في طور التشكل والنمو، يهدف إلى توسيع نفوذه لمواجهة النفوذ الامبريالي الأمريكي وبناء نظام عالمي موازي للنظام الحالي بزعامة أمريكا. وفي هذا الصدد لا بد أن أذكر أن حصة بريكس من الناتج المحلي الإجمالي العالمي انتقلت من 32٪ إلى 37٪ بعد التوسع الأخير. تبقى الإشارة إلى أن قرار إنشاء بنك التنمية لدول بريكس فرضته الضرورات الهيكلية لقطب تشكّل بقيادة روسيا والصين على أرضيات اقتصادية وعسكرية وكان من اللازم تملك ذراع مالي لتجاوز الاعتماد على العلاقات التجارية الثنائية والارتقاء بها إلى قطبية استراتيجية لمجابهة الدوائر الامبريالية المالية BM وFMI ذات النفوذ الصهيو/امبريالي.

رأي مجلة الهدف الفلسطينية

عمليات التطبيع ورمزية المقاطعة

استقبلت السلطات السعودية وزيرًا صهيونيًا علنًا وعشرةً سرًا، هل الخبر ذو أهمية؟ هل اخبار المعلوم ذو أهمية حقًا؟ الجميع يعلم منذ سنوات بعيدة أن هناك علاقات تجمع الكيان الصهيوني بالسعودية، وأكثر من ذلك أن سياسة البلاد، قدمت خدمات صافية للكيان الصهيوني منذ عقود مضت، بل وأن تموضع السعودية في الحلف الأمريكي لا يبعد كثيرًا عن تموضع القاعدة الصهيونية ضمن ذات الحلف، هذه حقائق مؤسفة، لكنها معلومة، فما الذي سيربحه أي من الطرفين من إعلان التطبيع أو توقيع اتفاق ينص على ما هو قائم فعليًا .

صحيح أن هذا الإعلان هو إجراء موجه ضدك تحديدًا عزيزي القارئ، وأن المطلوب من الإعلان هو كسر أي حدود متخيلة أو قائمة بالفعل لدى الجماهير والشعوب العربية، أي إجراء سياسي آخر تنتجه هذه العلاقة ويتم توجيهه تحديدًا ضد المعسكر المعادي للصهيونية والهيمنة الأمريكية.

باختصار، شعوب المنطقة وضحايا هذه المنظومات الاستعمارية والاستبدادية الطاغية والمهيمنة، ولكن في هذه المرحلة من الصراع بين الغزاة الصهاينة وقوى المقاومة، فهذه الترتيبات تعني فتح الباب أمام طور جديد، يستفيد فيه الكيان الصهيوني بشكل واضح من هذا التحالف المعلن مع قوة مركزية عربية في تجنيد المواقف والأدوات والموارد ضد من يقاومه.

من المثير حقًا النظر لكل أولئك الذين عملوا أبواق دعاية طائفية، دافعت بضراوة عن حكام السعودية، وهاجمت كل من قاتل الغزو الصهيوني والأمريكي إنفاذًا لسياسة هؤلاء الحكام، ولكننا هنا لسنا في ترف تسجيل المواقف، فالتطور الذي تعنيه هذه العلاقات المعلنة ليس شيئًا "رمزيًا" يتعلق بالكبرياء العربي المنتهك، ولكن بالأساس بخلق أرضية وقواعد قانونية وسياسية تسمح بنقل المال وتحويل الموازنات وتجنيد الموارد وإنشاء القواعد لمصلحة الكيان الصهيوني، بل وضخ الاستثمارات في شركاته لإنتاج أدوات العدوان، نحن نتكلم عن مليارات، بل مئات المليارات من الدولارات لمصلحة الكيان الصهيوني، وامكانيات حركة واستخدام وتموضع في مساحات هائلة من الأراضي ذات الأهمية الاستراتيجية، وعن تجربة تطويع واخضاع لملايين من العرب الذين يعيشون في "المملكة" ويرفضون أي علاقة مع الغزاة الصهاينة.

قد يكون من المريح توجيه السباب تجاه السعودية وحكامها، ولكن ما نحن بحاجة له اليوم هو الوقوف عند حجم الخسائر المترتبة، وأكثر من ذلك تطوير فهمنا لمعنى المقاطعة ومناهضة التطبيع، حيث يجتاح الصهاينة نصف الوطن العربي باتفاقيات التطبيع التي تفتح أبواب كل مرفق فيه أمامهم وتجند لهم ثروات هائلة، فيما قد يكتفي البعض بالاحتفال بإصدار بيان مقاطعة من اتحاد طلبة إنجليزي في أقاصي شمال إنجلترا أو نظيره في جامعة بلدة كندية مختفية. دون التقليل من أي جهد يبذل في ميدان المواجهة والتصدي، لكن معنى العمل في الحيز الدولي، معنى العمل السياسي في حالة الحرب يتلخص في الجوهر بأسئلة من نوع: كم بندقية وطلقة ودولار سيجلب للميدان؟ وكم من مثيلاتها سيتم حرمان العدو منها؟ إلا إذا كنا نطمح أن نهزم منظومة الغزو الصهيوني المسلحة نوويًا والمدججة بكل أداة حرب عرفتها البشرية بواسطة الخجل والإحراج الأخلاقي.

فصائلُ المقاومة موحدّةٌ ميدانيًا
ولا خيارَ أمامنا إلا إدامة الاشتباك مع العدوّ الصهيوني

أكّد نائبُ الأمين العام للجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين الرفيق جميل مزهر، أنّ اللقاء الثلاثي الذي انعقد أمس الأحد، بين قادة حماس والجهاد والشعبيّة، جاء في توقيتٍ مهمّ، حيث تسعى حكومة الاحتلال لمواصلة الاستيطان والانتهاكات بحقّ المقدّسات الفلسطينيّة، وفي ظلّ مهدّداتٍ ومخاطرَ تستهدف تصفية القضيّة الفلسطينيّة.

وشدّد الرفيق مزهر، خلال لقاءٍ عبر قناة الميادين، على أنّ هناك ضرورة وأهمية كبيرة لوحدة المقاومين في الميدان؛ حتى لا نعطي فرصةً للاستفراد بأي فصيلٍ من فصائل المقاومة الفلسطينيّة، لافتًا إلى أنّ تصاعد المقاومة واتّخاذ قرارٍ من قوى أساسيّة بتصعيدها في وجه الإجرام الصهيوني، له أهميّةٌ بالغة، ونحن مع تصعيد المقاومة باعتبارنا أمام حالة اشتباكٍ مع العد والذي يحتل أرضنا.

وأشار الرفيق مزهر، إلى أنّ الوحدة الميدانية مهمة، وتجميع عناصر القوة ومضاعفتها أمر مهم في مواجهة الاحتلال، وهذه مهمة استراتيجية لدى الجبهة الشعبيّة، مشدّدًا على ضرورة تعزيز الوحدة الميدانية وبحث تشكيل مظلّةٍ ومرجعيّةٍ لكل المقاومين على اختلاف انتماءاتهم، لذلك نبحث تشكيل جبهة مقاومة موحدة في الميدان.

وحول المقاومة بالضفة المحتلة، قال الرفيق مزهر، إنّ الضفّة محورٌ وساحةٌ رئيسيّةٌ للاشتباك مع العد والصهيوني، مؤكّدًا أنّه لا خيار أمامنا إلا بتصعيد المقاومة، باعتبارها ركيزةً أساسيّةً تُلحق الأذى بالعد والمتغطرس، الذي يقوم على دماء شعبنا الفلسطيني.

ونبّه مزهر، أنّ سياسة الاحتلال وتوزيع أوهامه على المستوطنين، لا يمكن أن تمرّ، سواءً على الشعب الفلسطيني، أ والأمتين العربية والإسلامية، ونعدّها لعبًا في النار، موجّهًا كلّ الدعم والإسناد والتحيّة للمقاومين في الميادين، على امتداد الأرض الفلسطينية.

وأضاف: "المقاومة تسجّل انتصاراتٍ كبيرة، ستذهب إلى رحيل العد وعن أرضنا، ورأينا كيف رحل الاحتلال عن قطاع غزّة، وعلى العد وأن يتراجع ويفكّر مليًا بالانسحاب من الضفّة المحتلّة، وهذ خطوةٌ مهمّةٌ نعمل عليها، وعلى كل قوى المقاومة أن تتوحّد في العمل على ذلك".

كما شدّد نائب الأمين العام للجبهة على أنّ "رحيل الاحتلال عن الضفة هدفٌ أساسيٌّ واستراتيجيٌّ لن نتراجع عنه بأي حالٍ من الأحوال، ومصير هذا الاحتلال إلى الزوال والرحيل، وه وليس بعيدًا عن الرحيل أمام الشعب الفلسطيني ومقاومته، مسنودًا بمحور المقاومة الذي يسانده ويقدم الدعم والإسناد على كل المستويات".

وفي سياقٍ آخر، أكّد مزهر أنّ التنسيق الأمني يُلحق ضررًا بالمقاومة وعناصرها، وهناك قرارات إجماع وطني بوقفه، لكنها ظلّت في الأدراج، فالتنسيق الأمني قائم على الأرض؛ لأنّه نتيجة للاتفاقات الموقّعة مع الاحتلال، وعليه؛ شدّد مزهر على ضرورة إنهائه والانصياع لقرارات الإجماع الوطني وتطبيقها، التي تدع ولإنهاء العلاقة مع الاحتلال وسحب الاعتراف به، مطالبًا السلطة بإعطاء فرصةٍ ومساحةٍ للمقاومين، للتحرّك دون قيودٍ أ وعوائق.

وبيّن نائب الأمين العام للجبهة الشعبيّة أنّ خيارات المفاوضات والتسوية جُرّبت كثيرًا، ولم تجلب لشعبنا إلا مزيدًا من الخيبات والانكسارات، مشدّدًا أنّ خيار المقاومة والوحدة الميدانيّة والوطنيّة، التي تعزّز الشعب الفلسطيني على أرضه، ه والسبيل لانتصارنا على العد والصهيوني.

وبشأن منظمة التحرير، أوضّح مزهر، أنّها إطارٌ فلسطيني نتمسّك به ممثّلًا وحيدًا للشعب الفلسطيني، لكنّها في حاجةٍ إلى إعادة بناء، حيث تجمع كل القوى الفلسطينيّة، مضيفًا أنّ القرارات التي تصدر عن المنظّمة ظلّت حبرًا على ورق، ولن تجد أي طرق أ وترجمات لتنفيذها، وهذا الأمر في حاجة إلى حوارٍ وطنيٍ فلسطيني.

وبخصوص مخيّم عين الحلوة جنوب لبنان، شدّد الرفيق مزهر، أنّ الوجود الفلسطيني في مخيّمات لبنان والشتات، يشكّل مصدر إزعاج للعد وومن يقف خلفه، مشيرًا إلى أنّ هناك محاولاتٍ لتصفيّة قضية اللاجئين الفلسطينيين، فمخيّمات لبنان وسوريا تشكّل عنوانًا ورمزًا لقضيّة اللاجئين.

وبين مزهر، أنّ هناك محاولات لخلق فتنة داخليّة لتأجيج الأوضاع، وإعطاء فرصة ومساحة لتدخّلاتٍ تهدف لإنهاء المخيّمات التي تمثّل اللاجئ الفلسطيني، ومخيّم عين الحلوة يُمثّل عاصمة مخيّمات الشتات، واستهداف هذا المخيم ليس صدفة، وإنّما هناك مخطّط حقيقيّ لاستهدافه.

وأكّد مزهر، أنّ ما يحدث في مخيّم عين الحلوة يهدف أيضًا لإدخال لبنان في متاهة الإشغال والاستنزاف الداخلي، ولبنان ليست بعيدةً عن المؤامرة التي تُحاك على فلسطين، فطالما هناك مقاومة، فإنّ المؤامرات والمخططات لن تتوقّف سعيًا لإنهائها.

وبشأن التطبيع، وما يُثار حول قرب السعودية من إقامة علاقات مع دولة الاحتلال، قال نائب الأمين العام للجبهة: "السعودية دولة مركزية، وعندما تُقدم على التطبيع مع العد ووانخراطها بالعلاقة معه سيلحق ضررًا كبيرًا على المستوى العربي، ونُحذّر من إقدامها على التطبيع مع إسرائيل، ومن الواضح أنّها قطعت شوطًا مهمًا في المفاوضات، ونقول إنّ المطلوب ه وعدم بيع الأوهام للشعب الفلسطيني، وتسويق أوهام الأفق السياسي من خلال التطبيع".

وطالب مزهر الفلسطينيين بعدم التساوق مع أي محاولات للتطبيع مقابل رشاوى أ وامتيازات معينة، مشيرًا إلى أنّ انخراط السعودية في التطبيع، سيشجّع أطرافًا عربيةً أخرى لإقامة العلاقات مع الكيان، الذي يجب أن يكون مرفوضًا ومنبوذًا في المنطقة.

وختم نائب الأمين العام للجبهة الشعبيّة حديثه خلال اللقاء بالقول: "إذا اعتقد البعض أن التساوق وعقد الاتفاقيات مع العدوّ يمكن أن يحمي عروشهم، فنقول إنّ الشعوب العربيّة لن تقبل بهذا الجسم السرطاني في منطقتها، والمطلوب من الجانب الفلسطيني رفض أي عروض لمقايضة التطبيع مقابل الأموال والامتيازات، والتمسك بموقفٍ سياسيٍّ واضحٍ إزاءَ هذه القضيّة".

المكتب الإعلامي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
في لبنان

25-09-2023

دول الجنوب تتحدى الهيمنة الغربية باجتماع الأخير بهافانا الكوبية

حسين بوتبغى

اتلاف الدول ال 77 زائد الصين، التي تهيكلت كمجموعة بالأمم المتحدة سنة 1964، التأمت يومي 15 و16 من شهر شتنبر2023 بعاصمة كوبا " هافانا " بهدف إسماع صوت الدول النامية والمطالبة بإقامة نظام اقتصادي جديد. وكان " لولا داسلفا " رئيس البرازيل ورئيس الأرجنتين " Alberto Fernandez " و " Antonio Guerres " ممثلا عن الأمم المتحدة، من الأوائل الذين أعلنوا عن مشاركتهم بهذه القمة فتبعهم ما يزيد عن مائة من ممثلي 134 دولة التي يتشكل منها هذا الاتلاف.

تأتي هذه القمة أياما قليلة بعد اجتماع مجموعة ال20 بالهند والذي تميز بصراع حاد ما بين الدول ذات الاقتصاديات الناشئة والكتلة الغربية التي تهيمن عليها الولايات المتحدة الامريكية. وكما كان متوقعا فإن هذا التجمع الذي تم الإعداد له برعاية الدولة الكوبية التي أدارت أشغال هذا اللقاء تحول إلى مناسبة اكتست أهمية قصوى ذلك لأنه سمح لدول الجنوب لإسماع صوتها وفرض وجهة نظرها. فقد تمحور موضوع اللقاء حول " التحديات الراهنة للتنمية " وسمح لمجموعة 77 زائد الصين للتداول خلال يومين كاملين تحت إشراف البلد المنظم الحريص على الدفاع على " نظام تجاري متعدد الأقطاب يرتكز لقواعد الشفافية الغير تمييزية، المنفتحة والشاملة " مع الحرص في نفس الوقت على تمتع الجميع بالحق في التعليم والصحة وذلك ارتكازا لمقاربة تقوم على إنهاء استعمار الشعوب الثقافي منه والاقتصادي.

الآمال التي علقت بهذه القمة هي أن يتعزز التشاور والتفاوض المشترك فيما بين دول الجنوب، وقد سبق لوزير الشؤون الخارجية الكوبي (Bruno Rodriguez Parrilla) أن صرح بأن على اجتماع مجموعة ال77 زائد الصين أن يخرج بالمصادقة على وثيقة "تقدمية" تعكس مطالب من شأنها أن تنهي الوضع العالمي الحالي وتتطرق بشكل نقدي للدين الخارجي المتفاقم للدول النامية، كما أن على الإعلان النهائي للقمة أن يفرض وضع حد للتدابير القسرية الإنفرادية والتأسيس لنظام اقتصادي عالمي جديد. فالمجموعة تم إنشائها 1964 من طرف أعضاء حركة عدم الانحياز إثر اختتام ندوة للأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، وتعد هذه المجموعة كأكبر منظمة حكومية دولية للدول النامية مرتبطة بالأمم المتحدة التي تسعى لتعزيز الأهداف الاقتصادية لأعضائها مع العمل على تقوية القدرات التفاوضية المشتركة لهؤلاء الأعضاء في إطار الهيئات المتعددة الأطراف.

" لابد لشعوبنا أن تتمكن من التمتع بالحق في العيش الكريم" هكذا صرح "تشي جيفارا" عندما ترأس بداية الأمر الوفد الدبلوماسي لكوبا بجنيف، وفي تلك اللحظة أكد على ضرورة التأسيس لمعاملة عادلة بخصوص القواعد التي يرتكز إليها النظام الاقتصادي العالمي مع وضع الأسس لتقسيم دولي جديد للعمل. ورغم مرور ستة عقود على تصريحه ذاك لا تزال دول الجنوب مستمرة في معركتها ولا يزال خطاب تشي جيفارا يحتفظ براهنيته كما أوضح ذلك ممثل كوبا لذا مجموعة ال77 " " Pedro Luis Pedroso" في تدخل له على قناة تلفزية " Telesur"، فلازال لم يتم إصلاح النظام المالي العالمي والمصالح التي تمثلها وتحافظ عليها المؤسسات المنبثقة عن اتفاقية "بريتون وودز" لا تزال مستمرة وكذلك الشأن بالنسبة للكيفية التي تعتمدها القوى الكبرى وهي تنهب خيرات الدول النامية. ففي سياق لا يزال فيه التعاون جنوب-جنوب شبه مشلول بسبب آليات نظام مالي وضع من طرف قوى اقتصادية عالمية بهدف خدمة مصالحها الخاصة، توقف "بدروسو" مطولا عند العراقيل التي وضعتها دول الشمال لعرقلة أي نمو ممكن لباقي دول العالم. وعكس دول الشمال التي لا تقوم بالدور المنوط بها على الوجه المطلوب أبى الدبلوماسي الكوبي " Abelardo Moreno" إلا أن يبرز كل الجهود التي قامت بها حكومته خلال السنة الجارية وهي تعد لهذه القمة وكل ذلك من أجل جعل التعاون جنوب-جنوب آلية ناجعة من شأنها أن تساعد على تقدم دول النامية.

مع التحاق السودان الجنوبي بالمجموعة سنة 2015 أصبحت مجموعة ال77 تحتضن الآن 134 دولة زائد الصين التي تساهم من الخارج مع أنها من مكوناتها الرسمية، ورغم أن المنتمين لهذا الإتلاف يمثلون 80% من سكان العالم إلا أن غالبية الإعلام الغربي تجاهل عن قصد هذا الحدث الهام الذي اختتم أشغاله ببيان أدرجت به العديد من القضايا الأساسية. ومما ورد في

هذه الوثيقة الهامة أن رؤساء المجموعة زائد الصين المجتمعون خلال أيام 15 و16 شتنبر بالعاصمة الكوبية هافانا بمناسبة انعقاد القمة حول "راهنية التنمية: دور العلم والتكنولوجية والابتكار" مؤمنون بأهمية العمل الوحدوي لأعضاء المجموعة ومتشبتون بالمبادئ التي تأسست من أجلها كما يعلنون عن تمسكهم واحترامهم لمبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي. تعلن المجموعة بنفس الوثيقة الختامية عن قلقها البالغ بصدد النظام الاقتصادي العالمي المجحف ولتداعيات الأزمات المتعددة المتلاحقة وعلى الخصوص الأزمات الاقتصادية والهجرة والتضخم وتزايد الديون والفقر المدقع وتدهور أحوال البيئة من دون أن تلوح في الأفق حلول لهذه المشاكل العويصة التي ترهن مستقبل الإنسانية.

توقف البيان الختامي كذلك عند مخلفات جائحة كورونا وما خلفته من ضحايا وعند انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية، أساسا على اقتصاديات الدول النامية، وهذا الواقع ه والذي جعل التعاون والتضامن فيما بين هذه الدول أمرا لا مفر منه. فآثار الجائحة لم تكن متساوية فيما بين الأقطار والمناطق لذلك فلابد من التضامن والتعاون الدولي وعلى الخصوص فيما بين الدول السائرة في طريق النمو. بنفس المناسبة أجمع أعضاء المجموعة ال77 زائد الصين على ضرورة إجراء إصلاحات في النظام المالي العالمي وذلك باعتماد التعاون بين الدول مع القيام بزيادة في تمثيلية الدول النامية بالمؤسسات الدولية المخول لها اتخاذ القرارات وصياغة السياسات المتعلقة بمستقبل الأمم والشعوب لأن من شأن ذلك أن يوفر لهذه الدول النامية فرصا لتحصيل العلم والإستفادة من الإبتكار ومن التقدم التكنولوجي، فالعلم والتقدم التكنولوجي والإبتكار إذا استفاد منه الجميع سيوفر الشرط الضروري لتقدم وتطور الإنسانية جمعاء.

لم يفت قمة دول الجنوب المنعقدة بالعاصمة الكوبية التعبير بنفس المناسبة عن رفضها التام لكل الإجراءات الاقتصادية التعسفية، خاصة منها الإجراءات الاقتصادية القسرية المفروضة من طرف واحد على البلدان النامية والدعوة في نفس الوقت لإلغاء هذه الإجراءات الظالمة وعلى وجه السرعة لأنها تمثل عرقلة حقيقية أمام التقدم الاقتصادي والاجتماعي، على الخصوص في البلدان السائرة في طريق النمو. فالعقوبات الاقتصادية وكل الإجراءات القسرية المفروضة من جانب واحد هي مدمرة وتعرقل التمتع بالحق في التنمية وفي الصحة والتغذية الضرورية الكافية وتشكل بذلك مسا خطيرا بالمبادئ التي يرتكز إليها ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. بنفس المناسبة طالبت القمة بتأسيس إطار دولي قادر على تعزيز التقدم العلمي والتكنولوجي والابتكار كفيل بالأخذ بعين الاعتبار القدرات والمعارف التي راكمها السكان الأصليون ويساعد في نفس الوقت على تطوير هذه المعاريف وترويجها، كما دعت لتحقيق التوافق بين القمة العالمية لمجتمع الإعلام والمعاهدة العالمية الرقمية مع جعلها تضمن التنمية المستدامة وتنهي الفجوة الرقمية فيما بين الدول المتقدمة منها والسائرة في طريق النمو والحد من المخاطر التي تترتب عن استعمال التكنولوجية والسهر على تمكين الإنسانية جمعاء من الإستفادة ومن دون تمييز من نتائج التقدم العلمي. فالعلم والتكنولوجية والإبتكار من شأنها أن تحد من الفقر، ومن المطلوب أن يعمل المجتمع الدولي وكل هيئات الأمم المتحدة المعنية على مساعدة الدول النامية على الحصول على التكنولوجية المرتبطة بالصحة التي تعد ضرورية في حالة تفشي الجائحة وتمكين هذه الدول من الاستفادة من الأنترنيت والتجارة الالكترونية حتى تتمكن من تطوير قدراتها في مجال التجارة الالكترونية.

إنها أمور وقضايا أساسية تلك التي تطرقت لها الوثيقة الختامية للقمة، وفي الأخير عبر المجتمعون عن شكرهم وامتنانهم لحكومة الجمهورية الكوبية الأبية لاستضافتها للقمة كما أكد الجميع على ثقتهم بأن هذه القمة ستشكل طفرة في أعمال المجموعة التي تسعى لتحقيق أهدافها في التنمية والتقدم خاصة في هذه الظرفية التي تطبعها تحديات كثيرة ومعقدة.

المرأة العاملة:
المرأة وتربية الأطفال

ناديجدا كروبسكايا

بالنسبة للمرأة العاملة فإن الحياة العائلية معناها أن تبقى مرتهنة إلى محاولتها لرعاية الأطفال إلى ما لا نهاية، فلا توجد أمامها فرصة لتعليم الطفل كل ما يمكنها القيام به هو توفير ما يسد رمقه.

مع ولادة الطفل تزداد الأعباء المنزلية على المرأة الفلاحة. وعلى كل الأحوال، ليس من الممكن التوفيق في نفس الوقت بين الخروج للعمل ورعاية الأطفال. العمل لا ينتظر أحدا، وعلى المرأة الفلاحة الخروج للعمل تاركة طفلها في رعاية عجوز ضعيفة أو في رعاية أبناءها الأكبر سنا. كل من عاش في قرية يعرف ما تعنيه رعاية الأطفال هناك، حتى قبل أن يصل الطفل عمر الفطام، تتم تغذيته بواسطة قمع مخصص، يدفع فيه الطعام إلى فمه ويحشى بأنواع الخضر المتوافرة الممزوجة بالخبز الأسمر المضوغ. ثم يلف الطفل في جلد الماعز، ويهز في المهد حتى يفقد الوعي، ويبقى محشورا في الكوخ المكتظ، ثم يخرجونه به عار إلى أمه التي تأتي لترضعه كلما سنحت لها الفرصة. تنتشر بين الفينة والأخرى قصة عن جليسة أطفال بعمر ست أو ثمان سنوات أسقطت طفلا، أو صدمته، أو أحرقته أو فعلت به أي شيء مما قد يمر في مخيلة طفله بعمر ست سنوات.

حتى وإن كانت الأم نفسها هي من يعتني بالطفل، فإن الأمور لن تكون أفضل بكثير، فهي لا تملك أدنى فكرة عن التركيب العضوي لجسم الإنسان كيف ينمو لطفل، وما يحتاجه من أجل أن يغدو قويا، بصحة وعزم. بل المرأة الفلاحة غالبا ما تسترشد بالعرف والخرافات في تربية طفلها. ولكن، حتى وإن كانت تعرف كيف تربي طفلاً، حتى وإن امتلكت أعظم إرادة في العالم، فلن تتمكن من تحقيق ما هو مطلوب لتربية ناجحة. فالطفل يحتاج للنظافة والدفء والهواء النقي. في حين يعيش في الكوخ المكتظ عشرة أشخاص، دون دفء، تتناثر فيه جلود الغنم والعجول ومخلفاتها. عندما يمرض الطفل، لا تكون لدى أمه أي فكرة عما يجب القيام به، بدون وجود مكان تقصده لتلقي العلاج والأسوأ من كل هذا أن يكون المرض معديًا، كما هو الحال مع الجدري، والحمى القرمزية، وما إلى ذلك. عندها يجب أن يعزل الطفل عن بقية أفراد العائلة حتى لا تنتقل العدوى، لكن كيف يمكن أن يتم ذلك حيث يعيش جميع أفراد الأسرة في كوخ واحد؟ لذلك تنتشر العدوى من طفل إلى آخر ويموتون بسبب افتقارهم للعناية اللازمة فلا عجب أن يموت نصف الأطفال في القرى حتى قبل بلوغهم سن الخامسة. إن من يعش بينهم، لهو الأقوى والأكثر قدرة على التمسك بالحياة.

دعونا الآن نلقي نظرة على وضع تعليم أطفال الفلاحين. في معظم القرى لا وجود للمدارس، وتعلم القراءة والكتابة تعد مسألة مصادفة وحتى إذا وجِدَت المدرسة ففي معظم الأحيان لا يتمكن الفلاحون من وضع أطفالهم فيها. لأن المنزل يحتاجهم، للإعتناء بالأخوة والأخوات الأصغر سنا، ورعي الغنم والمساعدة في جميع الأعمال المنزلية. في بعض الأحيان لا تتوافر لديهم ملابس لارتدائها للذهاب إلى المدرسة، خاصة إذا كانت في إحدى القرى المجاورة "والأطفال الذين حالفهم الحظ والتحقوا بالمدرسة لا يتعلمون أكثر من القراءة والكتابة والحساب وبشكل سيء، مدارسنا في روسيا سيئة للغاية، حيث يحظر على المدرسين تدريس أي شيء آخر غير محو الأميه. إن الحكومة تستفيد بالفعل من إبقاء الناس في الجهل، ولهذا، يحظر في المدارس الشرح أو إعطاء كتب للأطفال تحكي عن الكيفية التي نالت بها الشعوب الأخرى حرياتها وما هي قوانينهم وأنظمتهم، ويحظر عليهم تبيان لما لدى البعض قواعد وأحكام معينة بينما عند غيرهم توجد قواعد وأحكام مختلفة. أو أن يسألوا: لماذا يوجد أناس فقراء وآخرون أغنياء. وباختصار، يحظر على المدارس قول الحقيقة، وعلى المدرسين أن يعلموا الأطفال تمجيد الله والقيصر فقط لا غير.

يحرص المسؤولون على أن لا يزل لسان المدرسين بأي حقيقة مهما كانت أمام الطلاب، لذا، فهم حريصين على اختيار مدرسين لا يفهمون شيئا وبهذا يترك الطفل المدرسة كما دخلها تقريبا، مع أم عاجزة عن تثقيف أبنائها كونها لم تنل أي قسط من التعليم. يصف ليف تولستوي الفلاح الروسي في روايته قوة الظلام. على لسان جندي فيقول: "ما الذي تعرفنه يا معشر النساء؟ أنكن مثل الجراء العمي تدسون أنوفكن في الزبل، إن الرجل، على الأقل، يبذل جهده في الجيش، يركب القطار ويذهب إلى المدينة، ولكن أنتن ماذا رأيتن؟ غير حيل النساء الفاسدة فأنتن لا تعرفون شيئًا". إن أكثر ما تستطيعه الأم هو تعليم إبنها أن يلتزم الصيام وطقوس الكنسية، وأن يخاف الله ورجال الدين، وأن يحترم الأثرياء و تعلمه الإنصياع والصبر، ومن غير المحتمل أن يصبح أطفالها نتيجه لهذا أكثر سعادة وحرية، أو تتكون عندهم إمكانية أفضل لفهم كلمات كهذه "الجميع للفرد والفرد للجميع" ، ومشكوك ايضا في أن يتمكنوا بشكل أفضل السعي في سبيل تحقيق العدالة ومساندتها.

أن ما سبق وذكرناه عن المرأة الفلاحة كمربية ينطبق أيضا على الأم التي تعمل في الصناعة المنزلية. إن معرفتها شحيحة تماما، مثل الأم الفلاحة التي أنهكها العمل وبالكاد تستطيع تربية أبنائها، الذين يتم أخذهم إلى العمل في الحرف اليدوية حين يبلغوا ما بين خمس وثمان سنوات من العمر، حيث يوكل غليها القيام ببعض الأشغال البسيطة، غير أنهم يعملون كالكبار، وغالبا نفس ساعات العمل الطويلة. وإن لهذا العمل آثارا مدمرة على جسد الطفل، يقوض صحته ويضعف قدراته الذهنية. بدون مساحة للتحرك، بدون هواء نظيف وفي كوخ خانق، ينمو الطفل سقيما. يكرر عملا روتينيا من الصباح إلى الليل كل هذا لا يساهم في دعم ذكائه، فيصير بطيئا وغبيا. لا يمكن أن يوجد في هذه الظروف تعليم من أي نوع. لا يستطيع عمال الحرف اليدوية أن يطعموا أنفسهم إلا عندما تعمل العائلة بأكملها دون راحة، بما فيهم كبار السن والأطفال. أي نوع من التعليم ممكن أن يتحقق في هذه الظروف؟.

يمكن تمييز عاملة المصنع من صحتها السيئة، تعاني صحه المرأة بشكل أكبر من آثار الظروف المدمرة للعمل في المصنع. وتنجب المرأة الضعيفة أو المريضة أطفالا مثلها، ضعفاء، هزيلين. وقد توصل أحد البحوث إلى ما يلي: "عندما تتزوج المرأة العاملة في صناعة الكبريت، والتي تشكل النساء والأطفال الجزء الأكبر من القوى العاملة فيها، تصبح النساء عرضة لإنجاب أطفال مرضى، نصف أحياء، عرضة لشتى الأمراض التي تودي بهم إلى الموت المبكر". في التشريعات المتعلقة بالمصانع لدينا، لا توجد قوانين تراعي النساء الحوامل أو تقضي بتخفيف وطأته عليهن. لا وجود سوى للقواعد التي تحكم حجز وصرف الأموال التي يتم تحصيلها من الغرامات المفروضة على عمال المصانع. وهنا، لا يوجد في القانون ما يوجب تخصيص جزء من هذه الأموال لكي تدفع بدلا للعاملات اللاتي يتوقفن عن العمل في الأسبوعين الأخيرين من الحمل، توجد فقط عبارة تفيد بأن مثل هذه الدفعات "ممكنة"؛ بمعنى تترَك مثل هذه الحالات الطارئة بشكل تام لتقدير مالك المصنع. في الواقع فإن مثل هذه الدفعات تكاد لا توجد في أي مكان. فالمرأة تجبر على العمل خوفا من فقدان وظيفتها حتى ليلة ولادتها بدون أي دعم، بل، وتعود إلى العمل قبل أن تتعافى من إثر الولادة تماماً. إن هذا هو السبب الرئيسي للإجهاض والولادة المبكرة وباقي الأمراض النسائية. إن حياة المرأة العاملة تزداد صعوبة وقسوة بوجود الاطفال. عندما تعود المرأة العاملة المجهدة إلى المنزل، عليها أن تقوم بالأعمال المنزلية، الغسيل والخياطة والتنظيف وإعداد الطعام وتحميم الأطفال. في بعض الأحيان، عليها أن تقضي ليال كاملة تعني بطفل مريض ويا لسعادتها إن نصحتها جارتها بمشروب بذور الخشخاش لتسقيه لطفلها. فعندها سينام الطفل بهدوء وستتمكن الأم من الحصول على بعض الراحة. في حين أنها جاهلة تماما بأنها تقوم بتسميم طفلها بهذا الشراب، الذي يحتوي على نسبة كبيرة من الأفيون و الأفيون سم رهيب، والذي قد يؤدي بالطفل لاحقا إلى فقدان قدراته العقلية تماما.

يتبع في ص 13

تتمة: المرأة العاملة: المرأة وتربية الأطفال

عندما تترك المرأة العاملة بيتها وتتجه للعمل، فإنها غالبا ما تترك أولادها في رعاية إحدى الجارات العجائز، وعندما يكبر الأطفال قليلاً، يُتركون وحدهم، دون من يشرف عليهم. فعليا، يكبر الأطفال في الشارع. لا يتغذون بشكل جيد، يتعرضون للبرد، يتجولون في خرق بالية يشاهدون السكارى والفساق، المشاجرات وأشياء أخرى كثيرة. هكذا يكبر الأطفال قبل وصولهم إلى المدرسة. توجد مدارس في المدينة، لكن مدارس المدن والضواحي تكون مكتظة بالعادة، بحيث يصعب إيجاد متسع فيها، ولا توجد في العادة مدارس تابعة للمصانع والمعامل. حيث يسمح القانون لأصحاب المصانع بإنشاء مدارس لأطفال العمال، لكن دون إلزامهم بهذا. لذلك لا يتمكن جميع أطفال العمال من الذهاب إلى المدرسة، وعندما يصل الأطفال إلى سن العمل، – وفقا لتشريعاتنا يبدأ من سن الثانية عشرة– يتم قبولهم للعمل في المصانع، ويبدؤون في توفير المعيشة لأنفسهم، وسرعان ما يصبحون مستقلين تمامًا. بشكل عام، فإن حياة العاملات في المصانع مسكونة بالحزن العميق، والقلق الشديد على أطفالهن، محاطة بالمخاوف وفقدان أي حس بالأمان. فالأمهات نادرا ما يمضون الوقت مع أبنائهن، ويكبر الأبناء كالغرباء، بعيدا عن امهاتهم.

إذا أخذنا في عين الإعتبار صعوبة ما تواجهه المرأة العاملة في المصانع بوجود الأطفال، خصوصا إذا كان الطفل غير شرعي وتقع مسؤولية رعايته كاملة على أمة، فسوف نفهم لماذا تضطر المرأة في كثير من الأحيان إلى تسليم أطفالها إلى مأوى الأيتام أو لامرأة تعمل في رعاية الأطفال. تنتشر الصحف بين الفينة والأخرى قصة اكتشاف "مصنع الملائكة"! في إحدى المدن الصناعية الكبيرة، حول امرأة تكسب لقمة عيشها عن طريق رعاية الأطفال، وبالتجويع، وعبر إطعامهم الأفيون وبأساليب أخرى سرعان ما تقوم بإرسال الأطفال إلى العالم الآخر، أي إلى الموت وبهذا تعيد الأطفال إلى ما كانوا عليه في الأصل، إلى "ملائكة". بعد جلسة المحكمة يُحكم على صانعة "الملائكة" بالأشغال الشاقة. وفي مكان آخر، تؤدي نفس الظروف إلى "صانعة ملائكة" أخرى؛ لنفس الأسباب، حيث لم تجد عاملة مصنع ما تطفئ به جوع طفلها.

نفس المصير ينتظر أطفال الخادمة التي تعيش في منزل مخدوميها. فليس من المفترض أن يكون لدى الخادمة عائلة. إذ يشترط لتوظيف الخادمة أن لا يسمح لها استقبال زوار من الرجال، وإن كانت المرأة المتقدمة للوظيفة متزوجة يتم استخدامها على مضض، ولن يتم توظيف خادمة لديها أطفال. إذن، بتوليها للوظيفة، تجبر الخادمة على إبرام عقد بيع وقتها بالكامل. وبهذا يكون وضعها أسوأ بكثير من وضع عاملة المصنع، إذ تعمل الأخيرة لساعات محددة، بعدها تكون حرة بوقتها، أما خادمة المنزل فكل وقتها هو ملك أسيادها. ولا يسمح لها بقضاء أي وقت مع طفلها إن كانت أما، وبهذا سواء أعجبها أم لا، ستجبر على تسليمه إلى من يرعاه مقابل أجر و حينها سيذهب معظم دخلها إلى من يرعى طفلها، أو إلى مأوى الأيتام ليرعاه بدلا عنها.

وهكذا، نرى أنه في معظم الحالات تجد المرأة العاملة نفسها في وضع يستحيل معه تماما أن تربي أطفالها بشكل صحيح. فهي غير مؤهله لأداء دورها في تربية أطفالها، لأنها لا تميز الضار من المفيد للطفل ولا سبيل لها لتثقيفه.

" بدون تعلم، لا يمكنك حتى إصلاح فردة حذاء قديم "، هكذا كتبت الاشتراكية الألمانية زيتكن في كتيبها المعروف حول الحركة النسائية في ألمانيا. هل يوجد من يعتقد حقا بأن إنجاب إنسان لهذه الدنيا لا يحتاج للاستعداد بالشكل الصحيح؟! ولكن، حتى وإن تم تدريب العاملة لتكون مربيه، فإن ذلك سيكون مضيعة للوقت في ظروفها الحالية، لأنها لا تملك الوقت الكافي، ولا الوسائل التي يمكنها من خلالها تربيه أطفالها. الشيء الوحيد الذي يشغل تفكيرها هنا، هو رؤية اطفالها يأكلون، يرتدون الملابس والأحذية. لكن في معظم الأحيان تكون في وضع لا يمكن لها فيه من ضمان إطعام اطفالها، فتجبر على تركهم تحت رحمة القدر. هذا هو وضع المرأة العاملة في ظل النظام الاجتماعي الحالي.

كيف ستبدو تربية الأطفال في ظل نظام اشتراكي؟ لقد سبق وقلنا أن الاشتراكيين يؤيدون التربية المجتمعية للأطفال. يصيح البرجوازيون ساخطون: "هؤلاء الاشتراكيون الفظيعون يسعون لتدمير العائلة وأخذ الأطفال من والديهم!" وهذا بالطبع، هراء سخيف، لأن هذا الشيء غير وارد أبدا. لم يدعو أي اشتراكي في أي مكان أخذ الأطفال من ذويهم. عندما نتحدث عن التربية الاجتماعية للأطفال، فإن أحد الوسائل لتحقيقها، هو أولاً وقبل كل شيء: إزالة المخاوف التي تحوم في خلد الآباء حول تأمين رعاية أبنائهم حيث سيهتم المجتمع بتوفير ليس فقط أساسيات الحياة للطفل، بل أيضا كل ما هو ضروري لتطوره بشكل كامل وفي كل المجالات. إن أصعب وقت لتربية الأطفال هو قبل أن يكبروا ليصلوا سن الدراسة.

إن البرجوازي، غير المثقل بالقلق من كيفية إطعام أطفاله وتربيتهم، الذي يمكنه وضع العديد من الغرف المضاءة بشكل جيد تحت تصرف أطفاله، وتوفير جميع وسائل الراحة لهم، وتوظيف الممرضات والخادمات لهم، بالإضافة إلى المدارس الجيدة والخدم والمعلمين. إن لهذا البرجوازي ان ينظر بعين السخط إلى التربية المجتمعية حيث لا يمكن إلا للنساء العاملات أن يدركن ويقدرن التربية المجتمعية وضرورتها الملحة. إن مشاعر الأمومة الصادقة هي ما يجعل الأمهات يسعين إلى التربية المجتمعية والنظام الاشتراكي والانتصار لقضية العمال.

في دول أوروبا الغربية يوجد ما يطلق عليه اسم "رياض الأطفال". عندما تنطلق الأم للعمل، تأخذ معها أطفالها الصغار وتتركهم في روضة الأطفال حتى تنهي عملها. حيث يمكنها العمل دون قلق لأنها تعلم أن ما من ضرر سيلحق بأطفالها الصغار لأنهم في أيدي المعلمات الآمنة وتحت رعايتهم المحبّة. يعلن الضحك وصوت لعب الأطفال عن وجود دار حضانة وحديقة. للوهلة الأولى قد يبدو أن الفوضى تسود هناك، لكن هذا أمر ظاهري فحسب. إذ توجد مجموعة من البرامج لأنشطة الأطفال اليومية. حيث يتم تقسيمهم إلى مجموعات، وتقوم كل مجموعة بعملها، تقلب التربة، وتسقي وتعشب صفوف النباتات، وتنظيف الخضار في المطبخ، وتغسل الأطباق، تصنفر الاخشاب، وتلصق الأشياء ببعضها، تخيط، ترسم، تغني، تقرأ وتلعب. كل لعبة تهدف إلى تعليم شيء ما للأطفال، والأساس هنا هو تدريب الطفل على أن يكون منظما، عاملا وألّا يتشاجر مع رفاقه، وأن يتنازل عن شيء يريده آخر من دون بكاء أو احتجاج. تعرف المعلمات كيف يبقين الأطفال الصغار الذين يبلغون ثلاثة أعوام وأربعة أعوام من العمر مشغولين، كيف يطعموهم ويحضرونهم للنوم في الوقت المحدد. فينشرون فرشات واسعة على الأرض ليستلقي الأطفال للنوم جانب بعضهم البعض مغطيين ببطانية مشتركة. كيف يختلف الوقت الذي يقضيه الطفل في روضة الأطفال عن الوقت الذي يقضيه متجولا في الشوارع من ركن إلى ركن بلا هدف، الاطفال الذين لا وقت للاهتمام بهم، كل ما يسمعونه في المنزل صراخا: "لا تقاطع! لا تعترض الطريق! انقلع! " طوال الوقت. ومع هذا، يجب التنويه أنه حتى في أوروبا الغربية لا يزال عدد رياض الأطفال الجيدة محدودا.

لقد وصفنا الحال داخل روضة الاطفال لكي نؤكد على أن تعليم الأطفال يمكن أن يبدأ في سن مبكرة وأن الأطفال في رياض الأطفال الاجتماعية يمكنهم أن يمضوا وقتهم بمرح و بما يعود عليهم بالفائدة العظيمة. وأن يكونوا أكثر سعادة من وضعهم في المنزل. إذا كانت هناك رياض أطفال جيدة اليوم، فمن المؤكد أنها ستكون أفضل بكثير في مجتمع اشتراكي، حيث ستتم فيها رعاية جميع أطفال المجتمع دون استثناء، وسيسعى الجميع لكي تكون رياض الأطفال بأفضل حال ممكن. بعد ذلك ينتقل من الروضة إلى المدرسة. مدارس المجتمع الاشتراكي، لن تكون في طبيعة الحال كمدارس اليوم. ففي مدارس المستقبل، سيكتسب التلاميذ مزيدًا من المعرفة وسيتعودون أيضًا على العمل المنتج. وتتمثل الميزة الرئيسية لهذه المدارس كونها لن تهتم بالتدريس فقط بل بتنمية قدرات الطلاب الروحية والجسدية كذلك. حيث تتم تنشئهم كمواطنين مفعمين بالنشاط والحيوية.

إن البرجوازي، غير المثقل بالقلق من كيفية إطعام أطفاله وتربيتهم، الذي يمكنه وضع العديد من الغرف المضاءة بشكل جيد تحت تصرف أطفاله، وتوفير جميع وسائل الراحة لهم، وتوظيف الممرضات والخادمات لهم، بالإضافة إلى المدارس الجيدة والخدم والمعلمين. إن لهذا البرجوازي ان ينظر بعين السخط إلى التربية المجتمعية حيث لا يمكن إلا للنساء العاملات أن يدركن ويقدرن التربية المجتمعية وضرورتها الملحة. إن مشاعر الأمومة الصادقة هي ما يجعل الأمهات يسعين إلى التربية المجتمعية والنظام الاشتراكي والانتصار لقضية العمال. (ناديجدا كروبسكايا، زوجة لنينين)

عالية محمد الروسان (الحوار المتمدن)

هكذا تكلم زورب

مريم أغبال

يا له من شيء رائع أن تقابل شخصا بالصدفة، وكأنها سحر قادم من عالم اخر ليغير حياتك للأبد، هذا ما حدث للروائي اليوناني نيكوس كازانتزاكيس مبدع رائعة "زوربا " أيقونة الأدب العالمي التي باح فيها "زوربا" الستيني المفعم بالحياة عاشق الحرية والنساء، السندباد البري والمغامر الذي خبر الحياة وعشقها حتى الثمالة، وأدار ظهره للموت غير مبال بوعيد السماء الذي اقتحم بعفوية طفل ورزانة حكيم، حياة باسيل العشريني الراحل إلى جزيرة كريت اليونانية ليدفن أحزانه، ويستثمر في مشروع منجم سيكون مآله الفشل، أو الرئيس كما كان يحلو له أن يناديه.

– أراحل أنت الى كريت ؟ ألا تأخذني معك ؟

لم يدع له فرصة الاعتراض بسخريته الصادمة.

–لماذا؟ لماذا؟ ألا يستطيع الانسان أن يفعل شيئا دون أن يسأل لماذا ؟

أخذ بيده كطفل لينهل من مدرسة الحياة بعيدا عن كتبه اللعينة. وهكذا بدأت رحلة الدهشة التي ما انفكت علاماتها تنتصب أمامه في تحد مدمر لكل ما تعلمه وقرأه في حياته.

تابع لحظة بلحظة كيف كان "زوربا" يعيش بقلب طفل ويفتح عينيه دهشة أمام الأشياء وكأنه يراها لأول مرة، وكيف كان الكون يستعيد براءته الأولى وكأنه برفقة قديس، وهكذا تحول "زوربا" إلى نافذة يطل منها على العالم، وأصبح هو ذلك التلميذ الذي يتعلم أبجدية الحياة من جديد.

علمه "زوربا "أن السعادة ها هنا وليست في أي مكان آخر، وأن من يبحث عنها فيما هو أعلى من الانسان أو أوطأ منه مخطئ بالتأكيد لأن السعادة بطول قامة الانسان فحسب.

أحب "زوربا" الحياة فاندفع إلى أحضانها وانغمس في ملذاتها حد الحماقة.

– تعال لتتسامر معي حول هذا اللغز الأبدي الذي لا نهاية له، وما هو هذا اللغز الأبد ي؟

النسوان يا ريس إما أن يسبغ علينا الله نحن الرجال نعمة المعرفة والاحساس لنفهم هذا اللغز، أو يجري لنا عملية جراحية وإلا نحن هالكون ضائعون لا محالة.

"زوربا" الساخر من كل شيء هو نفسه "زوربا "الذي تتأوه روحه تحت سياط الندم.

– أي جنون هذا الذي يصيبنا ؟ ويدفعنا الى الانقضاض على رجل آخر لا نعرفه ولم نره ولم يؤذنا فنحز عنقه أو نجدع أنفه أو نقطع أذنه ونسأل الله طول الوقت أن يقف معنا ويشد أزرنا.

هل معنى ذلك أننا نريد الله أن يحز أعناق الناس ويجذع أنوفهم ويشق بطونهم كما نفعل؟

وهو نفسه "زوربا " الذي يعانق السانتوري، ليستمتع بلحظات حزنه الصوفي ويرقص على ايقاع ذلك المس السماوي وفي عينيه أفق أوسع من الكون نفسه، مفسحا المجال لجسده الطيني أن يرتطم بخواء هذا العالم.

–لماذا لا أراك تصلي يا "زوربا "؟

الذي يصلي بصدق لا تراه، هل تعتقد أني أصلي صلاة شحاذ وضيع يتذلل من أجل أطماعه ومخاوفه؟

بل أصلي كرجل ممعن في انسانيته وشجاعته حتى بين يدي الله يواصل "زوربا" بوحه الصوفي، أقف وكأن الله يسألني ماذا فعلت منذ آخر صلاة صليتها لتصنع من لحمك روحا؟

فأقدم تقريري يا رب أحببت فلانا ومسحت على رأس ضعيف، وحميت امرأة في أحضاني حبا وابتسمت لعصفور وقف على نافدتي، وتنفست بعمق أمام سحابة جميلة تستحم في ضوء الشمس وأظل أقدم تقاريري حتى يبتسم الرب.

يواصل كلام "زوربا" تدفقه في سلسبيل السرد، ويهمس لأرواحنا بأن كل ما نصبو اليه في الحياة نابع من دواخلنا، حيث يتعايش القديس والشيطان قبل أن يموت واقفا كشجرة سنديان وهو يحملق في الأفق ويطلق ضحكته معلنا انتصار الانسان، ماذا تستطيعين أن تفعلي بي يا سماء؟

كل ما تستطيعينه هو أن تقتليني، أقتليني اذن فلست أبالي، ترى هل قدم "زوربا" تقريره للرب فضحكا كصديقين ؟

ثقافة التغيير

الوشم بين الفلسفة والسياسة

نورالدين موعابيد

يتضح من عجز بيت الشاعر طرفة في مطلع معلقته الدالية:

لخولة أطلال ببرقة ثهمد

تلوح كباقي الوشم في ظاهر اليد

إن ظاهرة الوشم تضرب بجذورها في أعماق أعماق التاريخ (العصر الجاهليّ) على أقل تقدير. وإذا كانت هذه المحاولة العجلى لا تتيح إمكانات حفريات الموضوع، ولا تسمح ب"النبش" في جينيا وجيته، فإن همّها لينصرف، من ثمة، إلى الاستئناس بما قد أسميه (ثقافة الوشم)؛ هذا الوشم الذي غزا الجسد بلا أدنى تخوم، وبلا خطوط حمراء، إذ يستوي فيه الذكور والإناث، الشباب والكهول والشيوخ... وبإيجاز شديد أتساءل كيف يخترق الوشم: الفلسفة والسياسة؟ وقبل مقاربة ذلك الموضوع، ألاحظ أن من أرّخ الظاهرة بالقرن الميلاديّ الثامن عشر (18) جانب الحقيقة، فلم يكن دقيقا.

***الوشم في المنظور الفلسفيّ:**

يخترقنا الوشم، في التصور الفلسفيّ، ليكشف عمّا هو منفلت، متوار فينا؛ إذ لا يتحقق وجود الإنسان باعتباره شيئا، فحسب، وإنما لكونه أيضا، يتجلى (يتمظهر) رغبة في ابتعاده عن ذاته نفسها، مهووسا بأن يبصم على العالم بالعشرة، وبذلك يتعرّف نفسه فيما يُعطاه فورا(مباشرة)، وهل من شيء أقرب إليه من جسده؟!.وبناء على رغبته تلك، فإن الوشم المنجز يجلي ميلا إلى يمنحنا صورا برانية(خارجية) تشي بما نحن عليه في عوالمنا الحيوانية(الداخلية)،إنه مندفع، بحماسة لا تفتر، إلى أن يهبنا تقاسما فيه غير يسير من الحميمية الشخصية، كأن يشم بعضنا رمزا يحيل على لحظة من لحظات الحياة، فيكون آنذاك أكثر "تمظهرا" إن تعيّن على جسده. وسبق أن قال Sartre لصديقه Camus: "بصراحة كنت أتوقع أن يكون في الوشم من الفلسفة أكثر مما فيه من الحبر"، بعدما اعتقد أن بين جنونية لحظة الوشم وأبدية الأثر شيئا يفصح عن عبثية الوجود..

***الوشم في المنظور السياسيّ:**

من المقولات التي لا تكف عن أن تستهويني "كل شيء هو سياسة (سياسيّ) Tout est politique، لذلك أقول بملء شدقيّ، وبالشفافية القصوى، إن الوشم لم ينجُ من الأبعاد السياسية لا سيما حيث يعشش الاستبداد، ف"يبيض"، و"يفرخ". تمثيلا لا حصرا يمكن الاستشهاد بما يعتري المجتمع اللبنانيّ من صراعات سياسية أتت- أ وتكاد تأتي-على الأخضر واليابس. فليس غريبا البتة أن تكون الوشوم الرامزة إلى هذا المذهب السياسيّ أ وذاك حاضرة في أجساد الانصار والمريدين السياسيين، وربما اقتحم ذلك حتى المخيال الجمْعيّ. نقرأ في منشور إلكترونيّ (08 فبراير 2021) :((ينقش عدد متزايد من الشبان في ميانمار رسوما على أجسادهم تعبيرا عن مقاومتهم الانقلاب العسكريّ، ووصلت هذه الاحتجاجات المنتشرة على نطاق واسع في شوارع المدن الكبرى إلى صالونات الوشم..)). وقد اقتبس هؤلاء الشباب من أغنية ثورية جملة" سنصمد حتى نهاية العالم"... وهم إذ يسلكون هذا المسلك، فإنهم منخرطون في النضال من أجل التغيير، الذي يؤمنون بحتميته.

هكذا اهتديت إلى أن الوشم لا يمكن تحييده Neutraliser،أو أسره في قمقم التجميل والتزيين، وإنما أحجى أن تُفتح قلاعه لإضاءة عتمات دهاليزه وتنوير سراديبه...علما بأن ما عرفه الوشم من تطور تجاوز «الصرعة"(الموضة)، بل إنه تحول من الأبدية إلى المحدودية، بما أنه اليوم مؤقت بات من اليسير التخلص منه محوا، ومسحا، باستعمال وسائل حديثة. ولعلك تلتمس لي، أيها القارئ اللبيب بعض العذر حين عففت عن مقاربة حمولات الوشم (الحيوانات، الأشكال، الألوان...) مقاربة كانت ستسعدني كثيرا لو أنها قدمت قراءة مؤوّلة (اسم فاعل) تحتفي بالسيميائيات التضمينية أكثر من احتفائها بالسيميائيات التعيينية، لذلك قد تكون لكاتب هذه السطور عودة إلى الموضوع لاحقا إذا أسعفه الزمن، ولم يصبه الوهن... وبخاصة أن ظاهرة الوشم أضحت تنظم لنفسها ندوات، وتعقد مؤتمرات، بل إنها أنجزت أولبيادات هنا وهناك، من بقاع العالم المعاصر ،كما يستنتج من ارتفاع عدد الواشمين في أمريكا وأوربا...

بمناسبة انعقاد "الاجتماعات السنوية " للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بمدينة مراكش، ونظرا لأهمية الدور الذي تقوم به الجبهة الاجتماعية المغربية في الدفاع عن القدرة الشرائية للجماهير الشعبية، وذلك بمعارضة كل الإجراءات التي تمس هذه القدرة الشرائية، سواء كانت هذه الإجراءات نابعة مباشرة من الدولة، أو بصفة غير مباشرة، خصوصا من طرف المؤسستين الماليتين الإمبرياليتين التي تستضيفهما الدولة المغربية، بمناسبة كل هذا قررنا أن نستضيف الرفيق معاد الجحري، عضو السكرتارية الوطنية للجبهة، ليسلط الضوء على بعض تساؤلاتنا، وهي تساؤلات المهتمين بصفة عامة. وللتذكير فان الرفيق معاد، مناضل سياسي (عضو اللجنة المركزية للنهج الديمقراطي العمالي)، نقابي...

شكرا الرفيق معاد على تلبية الدعوة.

1 – من المعلوم أن الجبهة الاجتماعية المغربية بادرت إلى تأسيس ما قررتم تسميته بالدينامية الديمقراطية المغربية لمناهضة قمة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومشاركة الكيان الصهيوني. هل من معطيات وتفاصيل حول طبيعة هذه المبادرة؟

بالفعل، أطلقت الجبهة الاجتماعية المغربية مبادرة تأسيس هذا الإطار (نسميه هنا اختصارا الدينامية) وذلك في اللقاء التأسيسي الذي انعقد يوم 3 يونيو 2023 بالمقر المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالرباط التي أتوجه لها بالمناسبة بالشكر والتقدير لاحتضان هذا اللقاء وكل اجتماعات السكرتارية الوطنية المنبثقة عنه.

لقد ساهمت الأغلبية الساحقة من مكونات الجبهة في اللقاء المذكور وهي ممثلة في السكرتارية المشار إليها.

لا بد من التأكيد أن هذه المبادرة تندرج ضمن اهتمامات الجبهة التي تأسست في 28 دجنبر 2019 ومن صميم أهدافها وتنسجم تماما مع الميثاق التأسيسي للجبهة والذي نص على محاربة الاستبداد والفساد والاحتكار والريع ومناهضة الإمبريالية والرأسمالية المتوحشة وخوض معركة الديمقراطية والتوزيع العادل للثروة...

2 – ولماذا أنتم ضد القمة؟

نحن ضد انعقاد القمة في بلادنا لأنها قمة لأعداء شعبنا وشعوب العالم قاطبة وخاصة شعوب البلدان التابعة.

يتعلق الأمر أولا، بالبنك العالمي الذي يرسم السياسات المتبعة وقد سماه عن حق المفكر الماركسي سمير أمين ببنك الأفكار المدرعة ووزارة الدعاية للإمبريالية وصندوق النقد الدولي المختص في رسم السياسات المالية وقد أغرق البلدان التابعة في الديون حتى أصبحت تقترض فقط لتأدية فوائد الديون السابقة وهي حالة بلادنا لدرجة اضطرت 25 دولة "نامية" إلى تخصيص أكثر من خمس دخلها الإجمالي لخدمة الدين الخارجي العام برسم سنة 2022 بحسب ما ورد في خطاب الرئيس الكوبي في اجتماع مجموعة 77 في هافانا يوم 15 شتنبر المنصرم. أما في بلدنا العزيز فقد وصلت المديونية العمومية نسبة 86 في المائة من الناتج الداخلي الخام عند نهاية 2022. وتمثل الديون الجديدة نسبة 35 في المائة من مداخيل ميزانية 2023 وهكذا تم اقتراض 129 مليار درهم لتغطية 109 مليار درهم كخدمة الدين العمومي وهكذا (المرجع: نجيب أقصبي في ندوة الدينامية نهاية غشت المنصرم)

وغني عن البيان، النتائج الكارثية للسياسات التي فرضتها هذه المؤسسات على شعوب العالم وعلى شعبنا المغربي وفي مقدمتها سياسات التقويم الهيكلي، المتواصلة بعناوين أخرى والقائمة على التقشف والخوصصة والإجهاز على المرفق العمومي وتفكيك التشريعات الاجتماعية ونشر الهشاشة والفقر والحاجة. بسبب هذه السياسات يوجد اليوم أكثر من 84 مليون طفل خارج المدرسة في البلدان التابعة، وأكثر من 66 مليون شخص بلا كهرباء وأغلب الأمراض المتفشية في هذه البلدان هي بالضبط الأمراض التي يسهل معالجتها. هناك فجوة هائلة على كافة الاصعدة بين مراكز النظام الرأسمالي وأطرافه (نفس المرجع أعلاه)،

ونرفض القمة ثانيا، لأن عدوا آخر لشعوب منطقتنا عامة والشعب الفلسطيني خاصة، تم استدعاؤه للمشاركة في أشغالها ويتعلق الأمر بالكيان الصهيوني. هذا كيان عنصري مجرم زرعته الإمبريالية الغربية زرعا في المنطقة كأداة لتسهيل السيطرة على شعوبها وخيراتها، هدفه المباشر والواضح اليوم هو محو الشعب الفلسطيني وهويته وشطب قضيته بصفة نهائية،

ونرفض القمة ثالثا، لأنها دعم للنظام المخزني ببلادنا، نظام الرأسمالية التبعي القائم على الاستبداد والحكم الفردي المطلق وهي طبعا دعم لحكومته الرجعية، حكومة الأثرياء في خدمة المفترسين الذين سحقوا شعبنا...

وزاد رفضنا رابعا للقمة بعد الزلزال الرهيب الذي ضرب مناطق قريبة من مدينة مراكش بل أحياء منها دون مراعاة لأجواء الحزن والحداد جراء ما خلفه الزلزال من قتلى وجرحى وخسائر هائلة في البنى التحتية وفي الثروة الحيوانية.

سيجتمع الخبراء في هندسة الوصفات الرأسمالية الهمجية وسيتناقشون في الغرف الفاخرة المكيفة حول موائد فاخرة وسيقطعون الكعكة وسيقررون مواصلة نفس السياسات الإجرامية ولتذهب الجماهير المسحوقة إلى الجحيم.

3 – وما هو برنامجكم؟

برنامجنا متنوع وقد نفذنا منه جزءا يتمثل في تنظيم ندوة أولى بتاريخ 31 غشت حول المديونية والسياسات العمومية والتعليم والصحة وندوة ثانية يوم 10 شتنبر حول الفلاحة والماء وفلسطين وقضايا النساء وكل هذه المواضيع في علاقة بالمؤسسات المالية الإمبريالية. وعرفت هذه الندوات نجاحا كبيرا من حيث عدد المتابعين/ات لها.

بقيت الخطوات التي سيتم تنفيذها في مراكش عينها، بدءا بالندوة الصحفية عشية انطلاق القمة أي يوم الأحد 8 أكتوبر والوقفة الاحتجاجية يوم افتتاح القمة (9 أكتوبر) والورشات التي سيتم تنظيمها في عين المكان حول حقوق الإنسان، العمل النقابي في عهد النيوليبرالية، الحماية الاجتماعية، قضايا النساء، الهجرة ومحاكمة رمزية لتداعيات السياسات المملاة من المؤسسات المالية التي سيساهم فيها أطر من ديناميات مماثلة لنا في الخارج (آسيا وأوروبا...). وسنختتم برامجنا بمسيرة نتمنى ونعمل على أن تكون مسيرة شعبية حاشدة يوم الاحد 15 شتنبر أي يوم اختتام أشغال القمة.

4 – ما هو شعاركم؟

لقد أعلنا عند انطلاق الخطوات الأولى لبرنامجنا أن شعارنا هو " النضال ضد الاستبداد وضد الإمبريالية معركة واحدة". وإذا كان لا بد من تعليق أو توضيح لهذا الشعار، فالأساسي هو أن السياسات الإمبريالية ما كان بالإمكان تمريرها لولا وجود أنظمة الاستبداد العميلة. لا تستطيع الإمبريالية فرض سياساتها على أنظمة وطنية ديمقراطية شعبية. عجزت مثلا فرضها على كوبا الاشتراكية رغم أزيد من 60 سنة من الحصار الجائر وعلى الفيتنام والصين الشعبية وغيرها.

الإمبريالية حليفة الاستبداد، وكلنا يعرف الدعم التاريخي للإمبريالية الغربية في دعم أنظمة غارقة في الديكتاتورية والرجعية على المستوى العالمي وخاصة في القارات الثلاث (إفريقيا وآسيا وأمركا اللاتينية) ودورها الحاسم في عرقلة نضال الشعوب من أجل الديمقراطية والتحرر الوطني. لا ننسى أنها متورطة بالكامل إلى جانب الكيان الصهيوني في اغتيال المئات من القادة الكبار أمثال شي غيفارا والمهدي بنبركة وسلفادور ألندي وباتريس لومبا وتوماس سانكرا وأبو على مصطفى...

هل ننسى تدخل السفارة الفرنسية بالرباط لحث الشباب على الإبتعاد عن الاتجاهات الراديكالية في حركة 20 فبراير؟ وهل ننسى تدخل وزيرة الخارجية الفرنسية لدعم النظام البوليسي التونسي في عهد الطاغية زين العابدين بنعلي في نهاية 2010 لإجهاض الثورة، إذ عرضت عليه خدمات فرنسا في قمع التظاهرات ومده بالمعدات من بينها القذائف؟

من المهم جدا الفهم أن الديمقراطية لا تساوي الرأسمالية وأن الرأسمالية لا تساوي الديمقراطية. حقوق الإنسان خرجت من أحشاء النظام الرأسمالي رغم أنفه بفضل نضالات الحركة العمالية والحركة الاشتراكية والتحرر والوطني من الاستعمار وحركة النساء ومن أجل السلم والبيئة...

5 – ما هي البدائل التي تقدمونها؟

يتعذر تلخيص البديل، وقد قدمنا خلال الندوات المذكورة وسنقدم خلال الورشات التي سننظمها عناصر البديل على مستوى كل مجال على حدة مع العلم أن القوى التقدمية تتوفر على بدائل ملموسة وناضلت من أجلها منذ عقود طويلة وأدت الثمن غاليا وأضيف أن البديل يقوم على أساس النضال المشترك لكل شعوب العالم وطبقاته العاملة ضد الاستبداد والامبريالية والصهيونية والرأسمالية.

أهيب ببعض الشباب الذي كانت له مساهمة محترمة في حركة 20 فبراير المجيدة أن يبتعدوا عن مقاولي المجتمع المدني المعروفين الذين يغرفون من تمويل المؤسسات الإمبريالية وملحقاتها. انتبهوا أيها الشباب، لا تخذلوا حركة 20 فبراير، فمطالبها لا زالت قائمة ما بقي الاستبداد والاستعمار الجديد والسيطرة الإمبريالية على مغربنا الحبيب.

هل من كلمة أخيرة؟

أدعو جميع عضوات وأعضاء الجبهة وأنصارها في كل مكان التحلي بروح التضحية لإنجاح برنامجنا وخاصة عبر المشاركة في الورشات والمسيرة. إمكانياتنا المادية ضعيفة للغاية، ليس لنا أي دعم على الاطلاق ونعول مرة أخرى على روح التضحية ولكن عزيمتنا وإرادتنا قوية للغاية لا يوازيها سوى مقدار حبنا لبلدنا وإيماننا العميق ببناء مجتمع ينتمي فيه استغلال الإنسان لأخيه الإنسان.

النيجر: سقوط آخر لفرنسا

مصطفى خياطي

بعد مرور ثلاثة أشهر على الإطاحة بالرئيس محمد بازوم في النيجر بواسطة انقلاب عسكري، وسحب فرنسا سفيرها من نيامي وقواتها العسكرية، لا تزال التهديدات بشن عمليات عسكرية ضد العسكر النيجيري مستمرة من خلال التلويح بتسخير قوات إيكواس. ورغم ان طرد فرنسا المُذِل من هذه المستعمرة الغنية باليورانيوم ،كان أمرا حتميا ومنتظرا، كما ه ومنتظر سقوطها وخروجها من مناطق إفريقية أخرى، بالنظر إلى المتغيرات المتسارعة التي تشهدها الساحة الدولية، واعتباراً كذلك للتناقضات التي باتت تعيشها الامبريالية الغربية وتوالي ازماتها ،بدءا بأمريكا التي تعيش الآن مخاض اقتصادي/مالي داخل مؤسساتها الحكومية والتشريعية مما قد يفضي إلى وقف تمويلها لأوكرانيا في حربها بالوكالة ضد روسيا، مما قد يفرض على أمريكا اللجوء إلى طلب دعم السعودية والإمارات اللتان تحالفتا مع روسيا داخل بريكس، لتمويل أوكرانيا بحوالي 6 مليار دولار، ونتذكر جيدا ان أمريكا سبق ولجأت لهما لتمويل حربها على العراق في 1991.

هنا في إفريقيا والنيجر حاليا، فرنسا وجدت نفسها غير مدعومة من حلفائها الغربيين بسبب انشغالهم العميق بمشاكلهم المتتالية وخشيتهم للموسم الثاني على التوالي من تداعيات انقطاع إمدادات الغاز والحبوب القادمة من أوكرانيا وروسيا.

فرنسا في إفريقيا لا تواجه فقط انقلاب العسكر على عملائها ووقف حماية وضمان مصالحها الاستعمارية ،بل أصبحت تواجه الرفض الشعبي العارم والعام لسياساتها التفقيرية تجاه الدول التي سبق وان استعمرتها، وتواجه كذلك رفضا جمعيا لاستمرار تواجد قواتها، والمطالبة بفسخ الاتفاقيات المذلة التي وقعتها فرنسا مع بعض الحكام الأفارقة العملاء على حساب مصالح الشعوب التي تعيش الفقر والجوع والمرض والأمية بسبب توالي نهب وسرقة خيراتها ومذخراتها. أمام هذا الوضع والواقع النهضوي الواعي، انسحب السفير وانسحبت القوات الفرنسية. لكن هذا الانسحاب الجبري والمفروض، وحسب التجارب، لا يعني الخلاص النهائي، بل إن فرنسا بطبيعتها الطامعة تفكر في استعادة سيطرتها، وقد يدفعها جشعها وعجرفتها إلى التفكير في تجنيد مجموعات إرهابية من أجل تقويض عملية بناء السيادة في النيجر سياسيا ومؤسساتيا واجتماعيا، وقد تقوم بتمويل عمليات إرهابية لتحريض الجماهير الشعبية ضد السلطة البديلة، وتعطيل استقرار البلاد. وإذ أن فرنسا بدأت تفقد نفوذها في عدة دول إفريقية وتعيش تآكلا مستمرا بفقدانها العديد من الحلفاء الأفارقة مثل في إفريقيا الوسطى وبوركينا فاس و ومالي والآن النيجر..، فإن هذا النزيف المتواصل يوازيه طبعا تراجع على مستوى النفوذ السياسي وآخر عسكري واقتصادي/تجاري،حيث يسجل المراقبون المتتبعون ان فرنسا خسرت عشرات القواعد العسكرية وآلاف الجنود منهم من ماتوا ومنهم من غادروا عائدين إلى فرنسا. أما ماليا، فيكفي ان نشير هنا أن الخزائن الفرنسية ستخسر 85٪ من احتياطات البنك المركزي الفرنسي،القادمة نقدا من أفريقيا مما يعني بقاء 15٪ فقط وهي الاحتياطات المضمنة في محتوى الاتفاقيات الاستعمارية المجحفة التي وقعتها فرنسا بعد تنصيب عملائها على رأس السلطة في عدة دول استعمرتها واستغلتها ونهبتها لعشرات السنين في بدايات القرن الماضي، ومن هذه الاتفاقيات ما يضمن لفرنسا التي تنعم في مزايا الدولة الاجتماعية، تمويل وضمان التغطيات الاجتماعية لشعبها الذي لا تملك بلاده اي معدن أ وحقل غاز أ وبترول أ ويورانيوم، ولا تملك منجم ذهب ومع ذلك تتربع على رابع ترتيب عالمي في احتياطي الذهب. من أين لكم هذا؟

إذن مسألة الانقلاب على فرنسا وسياساتها لم يعد ينحصر في الساسة وقادة العسكر، بل انخرطت الشعوب وعلى رأسها الشعب النيجيري في موجة احتجاج ورفض قوية ولا تقتصر مطالبها على رحيل فرنسا من أراضيهم ومن تحت سماء بلدانهم فقط، بل أصبح المتظاهرون يطالبون برحيل كل الأنظمة الأفريقية العميلة التي خانت شعوبها، ولازالت لم تتعظ مما يجري وجرى حيث أن بعضها لازال يحيك المؤامرات ويهيء التواطؤات على شعب النيجر من خلال تسخير قوات إيكواس وحكوماتها التي تحاول تجويع الشعب النيجيري من خلال اللجوء إلى فرض الحصار الاقتصادي عليه، وه والشعب التواق للتحرر ووالانعتاق من براثن التبعية والاستعمار والتخلص من البرجوازية الحاكمة الخائنة في أفق بناء الدولة الديمقراطية ذات السيادة ،و. ه ومسار آخر لا يقل صعوبة عن معركة التحرر لأنه شعب عانى من التجهيل ووالتجويع والتفقير والحرمان من أي أداة سياسية لقيادة نضالاته التي ما فتئت تحتاج لهيئة أركان توجه تطلعاته السياسية وترافع من اجلها ومن أجل طبقته العاملة وكادحيه.

من وحي الأحداث

تمخضت الحكومة فولدت قانونا أساسيا مسخا

التيتي الحبيب

مرة أخرى غدرت الحكومة بالنقابات الأربعة، وأخرجت قانونا أساسيا كانت تعده في الكواليس، وفي غفلة عن أصحاب النوايا الحسنة في هذه القيادات المتنفذة في النقابات الأربع. مرة أخرى لم يخطا المناضلون الذين صقلتهم التجارب واليقظون، لما حذروا من الحوارات المغشوشة، ومن عادة التدليس التي تشتغل بها هذه الحكومة ووزاراتها.

صدر القانون الأساسي لوزارة التربية، وكأنه لم يكن موضوع مداولات وحوارات سرية وشبه علنية مع النقابات الأربعة "المغرر" بها في أحسن تقدير. استعملت الوزارة الدهاء بتشتيت الصف النقابي وعزلت إحدى أهم النقابات المناضلة واستفردت بالملف خارج المتابعة من طرف شغيلة التعليم ومعها الرأي العام الوطني. تمكنت الوزارة من طبخ الملف في سرية شبه تامة وبمعاونة القيادات المفاوضة لها.

فما العمل اليوم بعد أن انكشفت الخديعة والتلاعب بنتائج الحوار؟ هذا السؤال لا يطرحها جميع من شارك أو بارك سياسة وزارة التربية وإنما هم أقلية من يعربون جهارا أنهم سقطوا في فخ التدليس والمناورة السياسية من طرف وزير يعلن عكس ما يضمر. لذلك أصبح من المستعجل ترميم الصفوف ومواجهة نتائج الحوار المغشوش لان القاعدة العامة لشغيلة القطاع زادت قناعة بفراغ العمل النقابي وبلا جدواه. لقد تدهورت القناعات وأصبح الكفر بعمل النقابات هو العملة السائدة وطبعا المستفيد الأول والأساسي هو الحكومة والباطرونا لأنهم حققوا أهدافا كانوا يبيتون لها منذ السنوات الأولى للاستقلال الشكلي.

أصبح لزاما على القواعد النقابية المناضلة واجب ترميم الصف وضخ كم كبير من العزيمة والإرادة لمواجهة كل أسباب التخريب ومحاسبة القيادات المتورطة في هذه النتائج. هذا أولا، ثانيا وجب إطلاق حملة من التشاور والعمل المشترك مع قواعد النقابات المناضلة لتقديم خطة نضالية تجيب على هذه السياسات الرجعية الهادفة لضرب المدرسة العمومية وتحويل المدرسة إلى منشأة تسير بعقلية وبأهداف المؤسسات الخاصة والتعامل مع شغيلة القطاع بمنطق ومفهوم الموارد البشرية كما وضعتها المؤسسات النقدية الامبريالية من بنك عالمي وصندوق النقد الدولي.

على المناضلين النقابيين في الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي والنقابة الوطنية للتعليم كدش تحمل مسؤولياتهم التاريخية لوقف هذا النزيف وإرجاع القاطرة فوق سكتها وانقاد العمل النقابي من هذا التخريب الفظيع الحاصل اليوم في قطاع التعليم والمنتشر في قطاعات أخرى.

على مناضلي حزب الطبقة العاملة النهج الديمقراطي العمالي أن يكونوا في طليعة هذه المهمة ويقومون بدور العمود الفقري لهذا العمل النقابي المناضل والموحد للصفوف لأنهم/ن شيوعيون ووحدهم الشيوعيون هم من يجيد القيام بمثل هذه المهام الإستراتيجية والنوعية.